الردّ على الاضطهاد

نتائج بحث "تحت سيف القيصر"
في الجماعات المسيحيّة في العالم

تحت سيف القيصر
الردّ المسيحيّ على الاضطهاد

تحت سيف القيصر

الردّ المسيحيّ على الاضطهاد

الفهرس

4
مختصر إداريّ

6
تمهيد

8
ظروف الاضطهاد

12
أنواع الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد

18
الردود على الاضطهاد بالتّصنيف الجغرافي

الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا 20
الأقطار الأفريقيّة الواقعة جنوب الصحراء 24
جنوب آسيا 25
آسيا الجنوبيّة الشّيوعيّة 28
روسيا وآسيا الوسطى 30
ملاحظة بشأن "الغرب" 32

34
النّتائج الرئيسيّة

46
توصيات للعمل

56
ما هو بحث "تحت سيف القيصر"

58
لمحة عن التّقرير

مختصر إداريّ

المسيحيّون في مختلف أنحاء العالم يعانون الاضطهاد الذي تقوم به، إمّا حكومات الدّول الإسلاميّة والشّيوعيّة والأنظمة الدّينيّة القوميّة والعلمانيّة، أو الأفراد المستقلّون عن الدّولة، كالعناصر الدّينيّة المتطرّفة.

أمّا ردود المسيحيّين على هذا الاضطهاد فيمكن تصنيفها في ثلاث فئات: الأولى تشمل استراتيجيّة النّجاة حرصًا على بقاء الجماعة. والثّانية، استراتيجيّة المشاركة، بإقامة روابط مع غيرهم، دعمًا لصمودهم في وجه الاضطهاد. والثّالثة، استراتيجيّة المجابهة، وبها يتحدّون الاضطهاد علنًا، أو يثابرون على الولاء لعقائدهم مهما بلغ الثّمن ولو الاستشهاد.

قام الباحثون التّابعون لمشروع "تحت سيف القيصر" بدراسة نوعيّة لتلك الرّدود في خمسة وعشرين قطرًا من أقطار العالم، إضافةً إلى الغرب. فأسفرت دراستهم عن ثماني نتائج:

1. في الفئات الثلاث الآنفة الذّكر، تنهج الجماعات المسيحيّة في معظم الأحيان منهج النّجاة. ومع أنّ هذا المنهج يفتقر إلى وسيلة لاستباق الاضطهاد، إلّا أنّه لا يخلو من الابتكار والتّصميم والشّجاعة.

2. منهج المشاركة يأتي في المرتبة الثّانية في تصنيف ردود الفعل. وفيه تحاول الجماعات المسيحيّة أن تصون حرّيّتها الدّينيّة، بإقامة روابط تعاون مع غيرها من الجماعات المسيحيّة وغير المسيحيّة والجهات العلمانيّة.

3. يأتي منهج المجابهة في المرتبة الثّالثة من ردود الفعل.وفيه يشهد المسيحيّون لإيمانهم، ويستنكرون الظّلم، ويستنفرون سواهم لإنهائه واستبداله بالحرّيّة الدّينيّة.

4. تتّسم الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد بميزة تسترعي النّظر، هي اللّاعنف إلّا في ما ندر، وهذا يعني أنّها تتجنّب الأعمال الإرهابيّة.

5. إنّ الاعتبارات اللّاهوتيّة، لا سيّما لاهوت الألم والكنيسة والثّقافة، تميّز ردّ الجماعة المسيحيّة.

6. البروتستانت الإنجيليّون والعَنْصَريّون معرَّضون للاضطهاد أكثر من الطّوائف البروتستانتيّة الرّئيسيّة والكاثوليك والأرثوذكس وسواهم من المسيحيّين المنتمين إلى الكنائس القديمة. ففي الردّ على الاضطهاد، يميل المسيحيّون الإنجيليّون والعَنْصَريّون إلى منهج البقاء على الحياة والتحدّي، بدلا من منهج المشاركة. بينما يميل معظم البروتستانت والكاثوليك والأرثوذكس إلى منهج المشاركة.

7. الرّدود على الاضطهاد، لا يمكن أن تُفسَّر إلّا جزئيًّا بمدى حدّة الاضطهاد.

8. من العسير تقدير مدى النّجاح الذي أحرزته هذه الرّدود، ومع ذلك فقد أسفرت عن بعض النّتائج الملموسة القيّمة.

يتّضح عمومًا من التّقرير أنّ الرّدود على الاضطهاد تـنطوي على اساليب عمليّة خلّاقة، تتميّز بجهود قصيرة المدى لضمان الأمن، وإحراز مزيد من القوّة بإنشاء روابط اجتماعيّة، وأحيانًا أيضًا بمعارضة الحكومة استراتيجيًّا.

إنّ كون هذه الجهود عمليّة، ينبغي ألّا يُنسينا أنّ المضطهَدين غالبًا ما يتّخذونها بإيمان عميق، وبراعة، وقناعة لاهوتيّة، على أمل أن يفوزوا يومًا ما بحرّيّتهم.

وفي الختام، ينطوي التّقرير على توصيات للجماعات المضطهَدة، وللمنظّمات غير الحكوميّة، وللحكومات والمؤسّسات المتعدّدة الأطراف في الخارج، وللكنائس والجماعات المسيحيّة الخارجيّة، ووسائل الإعلام، والأكاديميّات ومؤسّسات الأعمال، الرّاغبة في تقديم المعونة لأولئك المسيحيّين.

تمهيد

كيف يردّ المسيحيّون على الاضطهاد؟ قام محلّلون كثيرون بجمع الوثائق عن اضطهاد المسيحيّين في شتّى أنحاء العالم، غير أن عددًا قليلًا منهم تساءل كيف يردّ المسيحيّون في الواقع، عندما يُستباح حقّهم في الحرّيّة الدّينيّة استباحةً صارخة.

إنّ هذا التّقرير ينطوي على نتائج الأبحاث التي قام بها فريق مشروع "تحت سيف القيصر: الردّ المسيحيّ على الاضطهاد." وهو أوّل تحقيق منهجيّ عالميّ، في ردود الجماعات المسيحيّة على الاضطهاد. وقد حاول القائمون بالمشروع أن ينجزوا تفهّمًا أفضل لتلك الرّدود، بهدف مساعدة المسيحيّين المضطهَدين، وجميع الذين يرغبون في التّضامن معهم.

تمهيد

نهض فريق يضمّ سبعة عشر عالمًا متخصّصًا في المسيحيّة على نطاق عالميّ، بهذا المشروع، فأجروا أبحاثًا ميدانيّة نوعيّة، تتضمّن مقابلات مع المسيحيّين المضطهَدين، بين

تشرين الأوّل/أكتوبر 2014 وتشرين الثّاني/نوفمبر 2015.

وقد ركّز الباحثون اهتمامهم على الأحداث المعاصرة، ولم ينقّبوا في التّاريخ إلّا بقدر ما هو ضروريّ لفهم الأوضاع الرّاهنة. ويشمل التّقرير خمسة وعشرين بلدًا، بما فيها الأقطار التي بلغ فيها الاضطهاد أشدّه. ففي كثير من تلك الأقطار، تعاني جماعات مسيحيّة متنوّعة الاضطهاد، وغالبًا ما تردّ عليه بطُرُق مختلفة.

لماذا يركّز هذا التّقرير على المسيحيّين؟ جوابنا الموجز هو أنّ الجماعات المسيحيّة هي أكثر النّاس تعرّضًا للاضطهاد، وقد عانت منه الأمرّين على نطاق عالميّ.

ففي شباط/فبراير 2015، اقتادت عناصر تابعة للدّولة الإسلاميّة واحدًا وعشرين رجلًا، معظمهم من المسيحيّين الأقباط، إلى أحد شواطئ ليبيا وقطعت رؤوسهم، وكان بينهم شقيقان، هما بيشوي كامل وصموئيل كامل.

وفي أثناء مقابلة مصوّرة تمّ بثّها في جميع أنحاء الشّرق الأوسط، أعلن شقيقهما الثّالث بشير أنّه يصفح عن القتلة.

وإنْ هي إلّا بضع ساعات، حتّى شاهد الشّريط مئة ألف شخص على صفحات الفيسبوك.

لم تكن هذه المجزرة سوى جزء صغير من مجموع 7،100 مسيحيّ قضَوا في سبيل إيمانهم خلال 2015، حسب إحصاء أجرته مؤسسة "الأبواب المفتوحة". يستفاد من هذا الإحصاء أنّ عدد القتلى ازداد أكثر من 300% عن عام 2013 حيث كان مجموع الضّحايا 2،123شخصًا، وذلك لا يشمل حالات التّهديد والعنف التي لم تسفر عن وفيات. من العسير جمع معلومات موثّقة عن أنواع الاضطهاد الذي لا يؤدّي إلى القتل. لكنّ أضعف التّقديرات تشير إلى أنّ 60% من تلك الحالات التي حدثت في شتّى أنحاء العالم، استهدفت السكّان المسيحيّين. وتقدِّر الجمعيّة الدوليّة لحقوق الانسان - وهي مؤسّسة غير حكوميّة، مقرّها في فرانكفورت - أنّ 80% من أعمال التمييز الدّيني في العالم لعام 2009 استهدفت المسيحيّين. وتُقرّ هذا الإحصاء، المنظّمات الفرديّة المستقلّة التي تُعنَى بمراقبة وضع حقوق الانسان.

وجاء في تقرير لوزارة الخارجيّة الأميركيّة، أنّ المسيحيّين يتعرّضون للاضطهاد في أكثر من ستّين قطرًا من أقطار العالم. كما ورد في التّقارير السنويّة، الصّادرة عن مركز پيُو للأبحاث بين 2007 و2014، أنّ المسيحيّين كانوا أكثر الجماعات الدّينيّة تعرّضًا للمضايقات على النّطاق العالميّ.

لعلّ أعظم ما يدعو إلى القلق بشأن هذه الاضطهادات، هو

أنّها لا تحظى بما يكفي من النّشر في الصّحف العالميّة. ومع أنّ عددا من العلماء والصحفيّين أجروا أبحاثًا موثّقة لظاهرة اضطهاد المسيحيّين، فإنّ معظم وسائل الإعلام ومنظّمات حقوق الانسان لم تُولِها سوى قليل من الاهتمام. وقام النّاهضون بمشروع البحث في الحرّيّة الدّينيّة في جامعة جورجتاون بتحليل 323 تقريرًا رئيسيًّا، نشرتها هيئة "مراقبة حقوق الانسان"، وهي من أهمّ المنظّمات المعنيّة بحقوق الانسان نفوذًا في العالم ، في فترة ثلاث سنوات ونصف (بين 2008 و 2011)، فتبيّن لهم أنّ الاضطهاد الدّينيّ من أي نوع كان، لم يحظَ إلّا باهتمام ثمانية من تلك التقارير، (أي ما يشكّل نحو 2.5% منها.)

ليست المسيحيّة بأي حال من الأحوال الدّين الوحيد الذي يتعرّض أتباعه للاضطهاد. بل سبق لها أن كانت الجانب المضطهِد، لا سيما في الحقبة الممتدّة من القرن الرابع إلى القرن السّابع عشر. إنّ انتهاك الحرّيّة الدّينيّة هو انتهاك للكرامة التي تحقّ لكلّ انسان. فحيثما حدث هذا الانتهاك وكيفما حدث وضدّ إيّ انسان حدث، فإنه يستوجب الاهتمام والتّقويم. غير أن العدالة تقتضي منّا أيضًا الاعتراف بالمساهمات المتعدّدة التي قدّمها المسيحيّون لمساندة الحرّيّة خلال التّاريخ، وفي عصرنا، حتّى في الأقطار التي هم فيها أقليّة.

أمّا اليوم، فالمسيحيّون أصبحوا في معظمهم عرضة للاضطهاد. وإنّ دراسة ردودهم على الاضطهاد، التي هي موضوع تقريرنا هذا، ستتيح لنا أولًا أن نطّلع على الطُرُق

العامّة التي ينهجها معظمهم في الردّ، وثانيًا أن نقارن بين ردود الجماعات المسيحيّة التي يتميّز بعضها عن بعض في التّاريخ واللّاهوت والتحدّيات التي تجابهها والمقوّمات. إن التّحقيق الذي قمنا به في الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد، يلقّننا دروسًا تفيد الجماعات الدّينيّة الأخرى، والذين يقلقون لتعرّض أيّ فرد أو فئة من النّاس للاضطهاد.

ظروف الاضطهاد

ظروف الاضطهاد

إنّ الاضطهاد بالمعنى الدّيني، ينطوي دائمًا على انتهاك خطير لحقّ الانسان في الحرّيّة الدّينيّة. وهذا الحقّ الذي يضمنه الإعلان العالميّ لحقوق الانسان، والميثاق الصّادر عن الأمم المتّحدة بشأن الحقوق المدنيّة والسّياسيّة، علاوة على الاتّفاقات القانونيّة الدوليّة الكبرى، هذا الحقّ الإنسانيّ في ممارسة الحرّيّة الدّينيّة، يعلن الحصانة المعنويّة والمدنيّة للأفراد والجماعات الدّينيّة، ضدّ الإكراه أو العنف، بسبب معتقداتهم الدّينيّة وممارستها. كما يضمن الحماية لنُظُمهم الإداريّة وممتلكاتهم ومدارسهم ومبرّاتهم، و نشر رسالتهم، ومشاركتهم في الحياة السّياسيّة لمجتمعاتهم، لا سيّما في الشّؤون التي تمسّ العدالة والمصلحة العامّة.

إنّ الدّكتور تشارلز تيجِن يحدّد الاضطهاد الدّيني بأنّه " أيّ عمل ظالم من الأعمال العدائيّة النّاجمة عن القمع المنظَّم أو التحرّش غير المنظَّم، أو التّمييز الذي يسبّب الأضرار المتنوّعة من وجهة نظر الضحيّة، على أنْ يكون كلّ عمل من هذه الأعمال، ناجمًا عن دافع دينيّ." وتشمل أنواع الاضطهاد الاعتقال التعسّفيّ، والاستجواب الإكراهيّ الظّالم، والعمل الإلزاميّ، والسّجن، والضّرب، والتّعذيب، والاختفاء، والطّرد من المنزل، والاستعباد، والاغتصاب، والقتل، والإعدام ظلمًا، والهجوم على الكنائس وتدميرها، كما تشمل التّهديد الجدّيّ باتخاذ تلك الإجراءات. وكثيرًا ما تسمح القوانين والسّياسة بتلك الأعمال أو تشجّع على الاضطهاد. من أمثلة ذلك: قوانين التّجديف، وأنظمة التّسجيل الدّينيّ الإلزاميّ الباهظ النّفقة، والقوانين التي تحرّم التّبشير. ويشمل ذلك التّحديد للاضطهاد، أنواع التّمييز الظّالم الذي يمنع الأقليّات الدّينيّة من العمل أو المناصب في الدّوائر الاقتصاديّة أو الحكوميّة، أو يشوّه سمعتها في المجتمع عن يد فئات معيّنة. هذا التّمييز هو نوع خطير من الظّلم، يؤُول إلى افتقار أقليّات برمّتها. وكثيرًا ما يؤدّي إلى العنف.

كما توضح الخريطة التّابعة، أنّ معظم اضطهاد المسيحيّين في العالم، يتمّ ضمن شريط جغرافيّ يبدأ حوالى ليبيا ويتّجه شرقًا إلى مصر، ومنها إلى الشّرق الأوسط، ثمّ يمتدّ شمالًا إلى روسيا ، وجنوبًا إلى سريلانكا، ويتابع سيره شرقًا إلى الصّين وإندونيسيا وكوريا الشّماليّة. كما نجد خارج ذلك الشّريط عددًا من الأنظمة القمعيّة الأخرى ككوبا.

ظروف الاضطهاد

في معظم تلك الأقطار لا يشكّل المسيحيّون سوى أقليّة ضئيلة، لا حول لها ولا قوّة، ولا أيّ نفوذ سياسيّ. هنالك حالات شاذّة، كروسيا مثلًا، حيث يحظى بالأغلبيّة المسيحيّون الأرثوذكس. أما الكنائس المسيحيّة الأخرى، وغيرها من الطّوائف الدّينيّة، فهي أقليّة ضئيلة وتعاني تمييزًا شديدًا. كذلك القول في كوبا التي شذّت هي أيضًا عن القاعدة. أغلبيّة سكّانها كاثوليك، ومع ذلك فهم يخضعون لوطأة إجراءات ثقيلة اتّخذتها الحكومة الشّيوعيّة التي تتقلّد زمام الأمور منذ زمن بعيد. وفي كينيا، معظم السكّان مسيحيّون، ومع ذلك يتعرّضون للاضطهاد عن يد منظّمة «الشّباب» الاسلاميّة المجاهدة.

مَن يقوم بالاضطهاد في نطاق الأقطار التي يتناولها بحثنا؟ على الرّغم من أنّ المعلّقين الغربيّين يلومون الاسلام عادة، فإنّ الأنظمة التي تضطّهد المسيحيّين متنوّعة جدًّا. لا شكّ أنّ الدّولة في الأنظمة الإسلاميّة كالعربيّة السّعوديّة وإيران تشكّل الفريق الأوّل الذي يتولّى الاضطهاد. أمّا الفريق الثّاني فنجده في الأنظمة الشّيوعيّة كالصّين وفيتنام ولاوس وكوبا وكوريا الشّماليّة. والنّوع الثّالث هو الهند وسريلانكا وروسيا، حيث تتّخذ القوميّة الدّينيّة أشكالا متنوّعة، تنصهر فيها الدّولة والعقيدة الدّينيّة والقوميّة، على نحوٍ يسيء إلى الأقليّات المسيحيّة. وهنالك نوع رابع يشمل الأنظمة التي تفرض إيديولوجيّة صارمة، كالجمهوريّات التي كانت فيما مضى تابعة للاتّحاد السّوفييتي في آسيا الوسطى.

من المستغرَب أن تقوم أحيانًا أنظمة ديموقراطيّة بإيواء الإرهاب، وحتّى بالتّشجيع على انتهاج العنف والتمييز السّافر ضدّ المسحّيين. فالهند مثلا، التي هي أكبر نظام ديموقراطيّ في العالم، وتشتهر بسمعة تستحقّها في ميدان المسالمة الدّينيّة والتعدّديّة السّليمة، قد انتخبت حكومة هندوسيّة وطنيّة، لها صِلات وثيقة بجماعات ناشطة متطرّفة، تنهج أساليب العنف ضدّ الأقليّة المسيحيّة والاسلاميّة.

وكذلك إندونيسيا، أكبر بلد إسلاميّ في العالم، لها ماضٍ عريق في مجال التّسامح الدّينيّ. ومع ذلك فإنّ آليّتها في التّمثيل الدّيموقراطيّ، وقطاعات معيّنة من بيروقراطيّتها، تمكّن النّاشطين الإسلاميّين من اضطهاد المسيحيّين والطّائفة الأحمديّة وسواها من المسلمين.

ليس « القيصر» (أي الحكومة) هو الذي يشهر السّيف ضدّ المسيحيّين في إندونيسيا، بل العناصر غير التّابعة للدّولة، أي بعض الفئات الشّعبيّة، والجماعات المنظّمة، بما فيها الجهات الدّينيّة المتطرّفة الإرهابيّة، هي المسؤولة غالبًا عن أعمال القمع. فالفئات الهندوسيّة المتطرّفة في الهند، ومنظّمة بوكو حرام في نيجيريا، وجماعة الشّباب في الصّومال وكينيا، هي أمثلة من المنظّمات المستقلّة عن الدّولة، والتي لا تعترف للدّولة بحقّها في ان تستأثر باستعمال وسائل العنف عند الضّرورة.

غالبًا ما نرى « القيصر» يتعاون مع «القياصرة الصّغار» في سبيل الاضطهاد، كما أنّ الفئات التي تملك الأغلبية بين السكّان ولا تتسامح مع الأقليّات، كثيرًا ما تساند الأنظمة القمعيّة الحاكمة. وعلى النّقيض من ذلك، كثيرا ما تقوم الأنظمة التي تعتنق إيديولوجيّات متزمّتة، بتبرير شرعيّة الفئات غير القانونيّة، وأحيانًا تمكّن علنًا الفئات غير الشّرعيّة من النّهوض بالاضطهاد. وعندما تلتقي إيديولوجيّة النّظام الحاكم مع الثّقافة والمواقف الشّعبيّة، فإنّها تشكّل جبهة متينة مقتدرة ضدّ الأقليّات. تلك هي الحال في أفغانستان، حيث انّ منظّمة طالبان التي تفرّعت من الثّقافة المنتشرة في شمال الباكستان وأفغانستان، تستمدّ قوّتها من قوانين البلدَين المذكورين، وتشكّل طاقة قامعة هائلة ضدّ الأقليّة المسيحيّة.

وبالعكس، عندما تفرض النّخبة المسيطرة، إيديولوجيّة النّظام الحاكم، دون أن تحظى بتجاوب الشّعب، فإنّ الدّولة تضطلع بالاضطهاد وحدها.

وفي بعض الحالات، تمسي الفئات المتطرّفة القائمة على العنف هي ذاتها «القيصر»، إذْ تشكّل نظامَ حكمها، كما فعلت الدّولة الاسلاميّة، بعدما نجحت في السّيطرة على رقعة واسعة من سورية والعراق، ابتداء من عام 2014. ولنا مثَل حيّ في التّعاون الذي جرى في مصر، بين الدّولة والمجتمع، من 30 حزيران/يونيو 2012 حتّى 3 تمّوز/يوليو 2013. ففي تلك الحقبة شغل الإخوان المسلمون الحكم بقيادة محمد مرسي كرئيس. ومع أنّ منظّمة الإخوان المسلمين لم تَدْعُ علنًا إلى اضطهاد الأقليّة المسيحيّة القبطيّة في مصر، التي تشكّل ما بين 5 و10% من السكّان، بيد انّها حاولت أن تفرض نوعًا محافظًا من حُكم الشّريعة، كان من شأنه أن يجعل الأقباط أكثر ضعفًا. وقبل ذلك، كان الأقباط في عهد الرئيس حسني مبارك، الذي حكم مصر من عام 1981 حتّى أطاحت به الانتفاضة الشعبيّة عام 2011، يعيشون كمواطنين من الدّرجة الثّانية، لكنّهم كانوا يحظون بنوع من الحماية الحكوميّة.

وفي عهد مرسي، شعر فريق من العلماء المسلمين، بتأييد الرئيس لهم، فوقّعوا رسالة في آب/أغسطس 2012 دعوا فيها إلى قتل المسيحيّن، عملًا بالآية القرآنيّة القائلة: «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر.» (سورة التوبة: 29). وفي الواقع، بعدما نشر الإسلاميّون الرّسالة بساعات، أخذ المسلمون يقتلون المسيحيّين في أسيوط بالصّعيد,

إنّ الأنظمة التي تقوم بالاضطهاد متنوّعة، وكذلك القول في مَن ينفّذونه، كما أنّه قد يكون على درجات متفاوتة من القسوة. وقد وضعت منظّمتان ناشطتان في الدّفاع عن قضيّة المسيحيّين المضطهَدين، هما « إغاثة الكنيسة في الضّيق» ومبرّة «الأبواب المفتوحة»، معيارًا لقياس تلك الشدّة، أوردناها في الصفحة 16.

الأقطار ذات الاضطهاد العالي والمتوسّط

الاضطهاد العالي

الاضطهاد المتوسّط

إغاثة الكنيسة في الضّيق، في موقع:
religious-freedom-report.org

تنوّع الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد

من أهمّ ما أثمره بحثنا "تحت سيف القيصر" تصنيف الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد. تتضمّن هذه الرّدود ثلاثة أنواع متراوحة بين ردّة الفعل واستباق الحدث. وهي: النّجاة والمشاركة والمجابهة. ولا بدّ هنا من تحذير: إنّ قولنا "ردّة الفعل واستباق الاحداث" لا يتضمّن أيّ حكم أخلاقيّ بشأن الطريقة التي يردّ فيها المسيحيّون على ظروف عسيرة مروّعة. فمخطّط النّجاة قد يسمو أحيانًا إلى درجة البطولة، كمواصلة التجمّع للعبادة في المنطقة التي تدور فيها الحرب. إنّ ما قصدنا من تصنيف الرّدود على الاضطهاد، هو فهم ما يفعله - أو قد يفعله - المسيحيّون عندما يتعرّضون للنّار.

النّجاة

الردّ على الاضطهاد بالنّجاة هو السّبيل الذي ينهجه المسيحيّون للبقاء على قيد الحياة وصيانة جماعاتهم. وأوّل هذه السُّبُل وأبسطها هو الهرب، إمّا إلى جهة أخرى داخل البلد، أو إلى خارج حدود دولتهم. وهذا ما غالبًا يفعله المسيحيّون في حالة نشوب الحرب أو بوادر أعمال العنف، كما يجري ذلك حاليًّا في العراق وسورية وليبيا وشمال نيجيريا. وثمّة ردّ بسيط آخر لا يخلو من الخطر والمغامرة، يتّخذونه في السّعوديّة وإيران وأفغانستان وفِيتْنام والصّين، وهو أن يواصلوا سرًّا - خلافًا لرغبة مضطهديهم - الأنشطة المسيحيّة الرئيسيّة كالعبادة، وتربية الأولاد، والعناية بأعضاء جماعتهم.

وفي بعض الحالات، تنهج الجماعات المسيحيّة سبيل التأقلم الثّقافيّ، كالتكلّم بلغة يقبلها النّظام، وإظهار وطنيّتهم خارج الكنيسة، أو حتّى كتم إيمانهم بالخداع او التّظاهر بالارتداد إلى دين غير مسيحيّ. فالجماعات المسيحيّة الضّئيلة في إيران مثلًا تتكلّم لغة مختلفة خارج الكنيسة، كما تقوم الكنائس البروتستانتيّة في روسيا بإظهار وطنيّتها على نحو نظاميّ. في حالات أخرى، تعقد الجماعات المسيحيّة تحالفًا تكتيكيًا مع جماعة دينيّة ذات أغلبيّة، أو تُرضي السّلطات بتقليص أنشطتها، أو تقيم تعاونا مشتركًا مع الأنظمة والجهات لتي تضطّلع بالاضطهاد.

المشاركة

المشاركة هي خطوة لاستباق الأحداث. فهي ترمي إلى هدف أبعد من النّجاة، إذْ تنطوي على إقامة علاقات، وجسور، وشراكات داخل القطر. فالجماعات المسيحيّة الكاثوليكيّة والبروتستانتيّة مثلا في شمال نيجيريا، أقامت علاقات مسكونيّة وروابط وثيقة مع القيادة الاسلاميّة، لمجابهة العنف المتفشّي، الذي تنهنجه منظّمة بوكو حرام. كما يقيم قادة الجماعات المسيحيّة أيضًا روابط مع جهات خارج القطر، بما فيها أعضاء كنيستهم، والهيئات الدّفاعيّة، والحكومات الأجنبيّة. من ردود المشاركة أيضًا، أنّ الجماعات المضطهَدة تقوم بتأمين الخدمات الاجتماعيّة، ليس فقط كوسيلة لممارسة إيمانها، بل أيضا لكسب المصداقيّة وإقامة جسور بينها وبين العناصر المعادية. على سبيل المثل، عندما تنهض الكنائس البروتستانتيّة في روسيا ببرامج لمعالجة المدمنين على المسكرات، فإنّها تحظى برضى الحكومات المحلّيّة. وعملا بوصية الكتاب المقدّس، يمارس المسيحيّون المضطهَدون المغفرة كوسيلة لدعوة مناوئيهم إلى السّلام. ففي باكستان مثلا، صفح بولس بهاتي عن النّاشطين المسلمين الذين اغتالوا شقيقه شاهباز، بسبب الرّسالة التي كان شقيقه ينهض بها لصالح الأقليّات المسيحيّة، عندما كان يشغل منصب الوزير الاتّحاديّ لشؤون الأقليّات.

المجابهة

ختامًا، إنّ استراتيجيّة المجابهة هي التي ينهجها المسيحيّون علنًا، تحدّيًا للحكومات أو الأفراد المستقلّين عن الدّولة، الذين يقومون بالاضطهاد. وهي قد تتضمّن قبولهم السّجن والاستشهاد، نتيجةً لولائهم الدّيني. كان شهباز بهاتي شبه متأكّد من أنّه سيتعرّض إلى الاغتيال، بسبب العمل الذي كان ينهض به لصالح الأقلّيّات. ومع ذلك قَبِل طوعًا أن يموت في سبيل شهادته المسيحيّة. ويلجأ المسيحيّون في حالات نادرة إلى حمل السّلاح لمجابهة الحكومة أو الفئة الاجتماعيّة المنافسة. لكنّهم في معظم الأحيان، يقومون بتوثيق حالات امتهان حقوق الانسان، لكي يحصلوا على دعم من المحاكم أو منظّمات الذّود عن حقوق الانسان، سواء أكانت محلّيّة أم أجنبيّة. كما أنّهم يشتركون أحيانًا في مظاهرات خالية من العنف، احتجاجًا على ظلم الحكومات أو الهيئات الاجتماعيّة، أو كلتَي الجهتين.

تنوّع الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد

الأقطار:	تقرير "إغاثة الكنيسة في الضيق" (2014)	تقرير مؤشّر "الأبواب المفتوحة" (2015)	مجموع مناهج النجاة	التضامن مع السلطات	التراضي مع السلطات	التحالف مع فئة دينيّة ذات أغلبيّة	الخداع: التظاهر بالارتداد	التأقلم الثقافي	الهرب	ميزات الأنشطة المسيحيّة المستمرة	تقديم رشوة
العراق	العالي	90	4			•	•			•	•
أفغانستان	العالي	88	3					•	•		•
سورية	العالي	87	6	•		•	•		•	•	•
باكستان	العالي	87	2					•			•
السّودان	العالي	84	3					•		•	•
إيران	العالي	83	5			•		•	•	•	•
ليبيا	العالي	79	3					•		•	•
نيجيريا	العالي	78	3				•			•	•
العربيّة السعوديّة	العالي	76	4			•		•		•	•
أوزباكستان	العالي	70	6	•		•	•	•	•	•	•
مصر	العالي	64	4			•			•	•	•
غزّة	العالي	62	6			•	•	•	•	•	•
الصّين	العالي	57	4	•		•			•		•
كينيا	المتوسّط	68	4				•	•		•	•
الهند	المتوسّط	68	7	•	•	•	•	•	•	•	•
تركمانستان	المتوسّط	66	3	•	•	•					•
فيتنام	المتوسّط	66	4			•		•		•	•
طاجاكستان	المتوسّط	58	3	•	•	•					•
لاوس	المتوسّط	58	5			•	•	•	•	•	•
كزاخستان	المتوسّط	55	3	•	•	•					•
إندونيسيا	المتوسّط	55	3				•		•		•
تركيا	المتوسّط	55	4			•			•	•	•
سريلانكا	المتوسّط	غير متوفّر	4				•	•	•		•
كيرجستان	المتوسّط	غير متوفّر	3	•	•	•					•
روسيا	المتوسّط	غير متوفّر	4	•	•	•					•
الغرب	غير متوفّر	غير متوفّر	2						•		•
المجموع	غير متوفّر	غير متوفّر	102	9	17	10	13	12	15	26	

النّجاة

تنوّع الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد

	الإقطار	التعاون بين الأديان	التعاون المسكوني	التشارك مع حلفاء غيرمتحمسين دينيًا (صحيًا)	التحالف مع العناصر الدولية	البناء لتغيير السياسة	تقديم الخدمات الاجتماعية	الضغط	مجموع أساليب المشاركة	قبول الاستشهاد أو السجن	المقاومة المسلحة	توثيق انتهاكات حقوق الإنسان	النقد العلني للحكومات الخالي من العنف	الإجراءات القانونية أو القضائية	مجموع أساليب المجابهة
IQ	•	•	•	•	•	•		6	•		•			2
AF		•				•		2	•					1
SY	•	•	•	•	•	•		6	•	•	•	•		4
PK	•	•	•	•	•	•	•	7	•			•	•	3
SD				•	•			2	•			•	•	3
IR	•			•				2						0
LY				•				1						0
NG	•	•	•	•	•		•	6	•	•				2
SA								0						0
UZ				•		•		2						0
EG					•			1			•	•		2
GZ						•		1						0
CN						•		1	•		•	•	•	4
KE	•	•	•		•		•	5		•				1
IN	•	•	•	•	•	•		6		•	•	•	•	4
TM								0						0
VN	•	•	•	•	•			5	•		•	•	•	4
TJ				•		•		2						0
LA	•	•	•	•	•			5	•		•	•	•	4
KZ	•	•		•		•		4						0
ID	•	•	•	•	•			5	•	•		•		3
TR	•	•		•	•	•	•	6	•		•		•	3
LK	•	•	•	•		•		5			•	•	•	3
KG	•	•				•		3						0
RU		•	•			•		3					•	1
We	•	•	•	•	•	•		6				•	•	2
TTL	15	16	12	17	13	15	4	92	11	5	9	11	10	46

المشاركة | المجابهة

الردود على الاضطهاد بالتّصنيف الجغرافيّ

لكي نفهم الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد، علينا أن نلقي نظرة ثاقبة على الظّروف السّائدة التي تملي عليهم تلك الرّدود.

البلدان الخمسة والعشرون، التي تناولها الباحثون، تتضمّن معظمَ الأقطار التي تحدث فيها الاضطهادات على أشدّها، لا جميعَها. فكوريا الشّماليّة مثلا، التي يرجَّح أنها تنهض بأعنف الاضطهادات، يتعذّر على الباحثين أن يحقّقوا فيها. كذلك القول في بلدان مثل إريتريا والصّومال واليمن. لا شكّ أنّ فيها اضطهادات عنيفة، لكنّها تقع خارج نطاق البحث الذي قمنا به. بيد أنّ المعاناة في هذه الأقطار تستوجب منّا التّعاطف التّام، أسوةً بسواها من بلدان العالم.

الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا

سورية والعراق

في العراق وسورية، يُضطَّهد المسحيوّن على نطاق واسع، فيما تدور رحى الحرب الأهليّة. ففي آذار/مارس 2016 أعلنت وزارة الخارجيّة الأميركيّة أنّ المسيحيّين واليزيديّين والشّيعة يتعرّضون للإبادة عن يد الدّولة الإسلاميّة.

في عام 1987 أجرت الحكومة العراقيّة إحصاء عامًّا، تبيّن منه أنّ المسيحيّين يشكّلون 8% من مجموع السكّان. وأنّ 70% من المسيحيّين هم كلدان كاثوليك، وما تبقّى يتناول أتباع الكنائس التاريخيّة القديمة من أرمن أرثوذكس وآشوريّين. إنّ الوجود المسيحيّ في سهل نينوى يرجع إلى أكثر من ستة عشر قرنًا، كما انّ بعض الجماعات المسيحيّة ترتقي إلى القرن الثّاني الميلاديّ. لهذه الجماعات المسيحيّة تاريخ حافل بتعرّضها للاعتداء، ومنها محاولة استئصال الأرمن والآشوريّين في مطلع القرن العشرين، ومسعى صدّام حسين لامتصاص المسيحيّين في أمّة عراقيّة عربيّة بين 1974 و 1989، وما قام به المجاهدون المسلمون في أعقاب حرب العراق لعام 2003. وقد انطوت الاعتداءات الأخيرة على شنّ هجمات على الكنائس، أحيانًا أثناء الخدمات الدّينيّة. وواصلت الدّولة الاسلاميّة تلك الاعتداءات ووسّعت نطاقها بعدما استولت على رقعة كبيرة من غرب العراق في صيف 2014.

وحيثما سيطرت الدّولة الاسلاميّة على المسيحيّين، فقد خيّرتهم بين اعتناق الإسلام، أو الإعدام، أو النّفي أو البقاء بشرط دفع الجزية. (وهنالك من يشكّ في أنّ دفع الجزية كان اختيارًا حقيقيًّا.) كما أقدمت الدّولة الاسلاميّة على ارتكاب مجازر جماعيّة، بما فيها الصّلب.

تاريخيًّا، كان المسيحيّون في سورية أوفر حظًّا ، فقد نعموا بحماية نسبيّة، وبمكانة اجتماعيّة مرموقة للطّبقتين الوسطى والعليا، مع انهم اختبروا الاضطهاد في حقبات معيّنة من تاريخهم. وكانوا حوالى عام 1920 يشكّلون 30% من مجموع السكّان. وفي أعقاب الانتفاضات التي جرت ضدّ حكومة الرئيس بشّار الأسد عام 2011، نشبت حرب أهليّة أضعفت وضع المسيحيّين. فقد شنّت عليهم الفئات الإسلاميّة النّاشطة في صفوف المعارضة هجمات ضارية. ومن تلك الفئات، الدّولة الإسلاميّة، التي اتّخذت الرقّة عاصمة لها في 2014. وجبهة النّصرة التي تفرّعت أصلًا من القاعدة. وقد عاملت هذه الفئات المسيحيّين السّوريّين، على غرار ما عاملت مسيحيّي العراق.

كان الهرب الردّ الرئيسيّ لمسيحيّي العراق. قبل الاجتياح الأميركي عام2003 كان عدد المسيحيّين يقارب مليونًا ونصف المليون، فهبط في عام 2006 إلى 700،000 وبقي يتدهور إلى أن بلغ 400،000 عام 2016. غير أنّ الخبراء هم على خلاف في تقدير هذه الأعداد، ويكاد الوجود المسيحيّ ينعدم تمامًا في الرقعة التي تسيطر عليها الدّولة الاسلاميّة. فقد نزح معظمهم إلى المناطق الكرديّة والشّيعيّة، على أمل أن يعودوا فيما بعد إلى ديارهم، بينما فرّ آخرون إلى المخيّمات القائمة في الأردن ولبنان وتركيا. وآخرون إلى ما وراء البحار. أمّا الذين ظلّوا في العراق، فإنّهم قلّصوا أنشطتهم كثيرًا وقصروها على العبادة والصّلاة. وقام بعضهم بتشكيل كتائب مسلّحة، لاستعادة أراضيهم وثروتهم وجماعاتهم - ومنها مثلا: فرقة سهل نينوى - وفي حالات معيّنة، يقوم المسيحيّون بمحاربة الدّولة الإسلاميّة منخرطين في صفوف الأكراد. ولجأ بعضهم إلى النّشاط السّياسيّ في الأمم المتحدة والدّول الغربيّة، مطالبين برقعة آمنة أو منطقة مستقلّة في سهل نينوى. ومنهم من يقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، أو بتقديم الخدمات الاجتماعيّة كإغاثة غيرهم من اللاجئين. والجدير بالذّكر أن التعاون بين الجماعات المسيحيّة متين جدًّا.

وفي سورية أيضًا هرب النّاس بكثرة من مناطق القتال، فالتجأ بعضهم إلى دمشق، وبعضهم إلى المنطقة الغربيّة من سورية، وآخرون إلى المخيّمات في الأقطار المجاورة، وبعضهم إلى أوروبا. إنّ عدد السكّان المسيحيّن في المدن الهامّة كحلب وحمص، حيث يحتدم القتال، لا يزال ملحوظًا، ولا تزال دمشق تأوي أكبر تكتّل مسيحيّ بين المدن السّوريّة. منذ 2011 حتّى الآن غادر ثلثا المسيحيّين حلب، فهبط عددهم من 110،000 في 2010 إلى 30،000 . أمّا على النّطاق القوميّ، فقد تضاءل عدد المسيحيّين حتى أصبح يقدّر بنحو 5 أو 6% من مجموع السكّان، نظرًا لحركة الهجرة، وتقلُّص نسبة المواليد. ويبلغ الآن عدد المسيحيّين نحو 3% من سكّان سورية. أمّا في العراق، فقد شكّل بعض المسيحيّين كتائب مسلّحة لحماية مدنهم، بينما يقوم آخرون بتقديم الخدمات الاجتماعيّة، وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، وتنشيط التّعاون بين الجماعات. وكان الكاهن اليسوعيّ باولو دالوليو قد نظّم لقاءات بين مختلف الطّوائف الدّينيّة في أحد الأديرة طوال ثلاثين عاما. كما حاول أن يقيم حوارًا بين الأديان أثناء الخلاف المسلّح. لكنّ الحكومة السّوريّة طردته لأنّه اجتمع بعناصر من المعارضة. وبعدما أمضى نحو سنة في الخارج، عاد إلى سورية. لكنّ الدّولة الاسلاميّة اعتقلته، وربّما أعدمته، غير أنّ وفاته لم تتأكّد بعد.

تركيا

في غضون القرن الماضي، تقهقرت المسيحيّة تقهقرًا ملحوظًا في تركيا (ومن قبل تأسيس تركيا، في الامبراطوريّة العثمانيّة.) كانت المسيحيّة فيما مضى عامرةً، تنبض بالحياة. أمّا اليوم فتجد نفسها على وشك الانقراض. ولمّا خاضت الامبراطوريّة العثمانيّة الحرب العالميّة الأولى إلى جانب الدّول الوسطى عام 1914، كان عدد المسيحيّين في المنطقة، التي أصبحت تركيا فيما بعد، أربعة ملايين ونصف المليون. لكنْ في عام 1923 الذي تأسست فيه الجمهوريّة التّركيّة، كان عددهم قد هبط إلى ربع مليون، بينما كان مجموع سكّان تركيا يبلغ 12 مليونا ونصف المليون. أمّا اليوم فنجد في تركيا خمس طوائف دينية: المسيحيّين اليونان الأرثوذكس: ما بين 1،700و 2،000 نسمة. المسيحيّين الأرمن الأرثوذكس: 60،000 نسمة المسيحيّين الأرمن الآخرين: ما بين 15،000 و 30،000 نسمة. المسيحيّين الكاثوليك اللّاتين: 3،500 نسمة البروتستانت: حوالى 4،000 نسمة. والسكّان المحيطون بهم هم مسلمون بنسبة 98%.

أمّا السبب الرئيسيّ لهذا التقهقر، فيعود إلى الاضطهاد الذي اتّخذ شكل القمع العنيف والتّمييز الصّارخ. ففي اثناء الحرب العالميّة الأولى، قُتل مليون ونصف من المسيحيّين الأرمن، محاولةً لاستئصالهم من الوجود. وفي غضون الاثنتي عشرة سنة الأولى من إنشاء الجمهوريّة التّركيّة (1923-1935) تعرّض المسيحيّون للقمع المستمرّ، عن يد نظام الحكم القائم على إيديولوجيّة قوميّة علمانيّة عدوانيّة. واتّسمت العقود التّابعة بمزيد من أحداث العنف، بما فيها مجزرة لأتباع الكنيسة اليونانيّة الأرثوذكسيّة في أزمير واسطنبول، نظّمتها الدّولة وقام الرّعاع بتنفيذها. وتلتها اعتداءات في 1963 و 1974 ناجمة عن الخلاف الذي نشب بين اليونان وتركيا بشأن قبرص. كما شهد العقد الأخير أعمال عنف استهدفت الأقليّات المسيحيّة، ومنها اغتيال الكاهن الكاثوليكيّ اللاتيني، الأب أندريا سانتورو، عام 2006، عن يد قاتل مسلم. واغتيال الصحفيّ الأرمنيّ هْرانت دِينْك عام 2007 عن يد قاتل تركيّ وطنيّ، إلى غير ذلك من حوادث الاغتيال.

زد على ذلك سياسة التّمييز العنصريّ والقمع غير العنيف، التي استهدفت تخفيض عدد الجماعات المسيحيّة، ولا تزال قائمة حتّى يومنا هذا. وقد نهضت الحكومة بتلك الأعمال دعمًا لإيديولوجيّتها العلمانيّة، ورغبة منها في إرضاء مطالب الحركات الإسلاميّة المتطرّفة. فقد تعرّض المسيحيّون واليهود أوّلًا إلى إجراءات تعسّفيّة واسعة النّطاق ترمي إلى إضعافهم اقتصاديًّا، ومنها اشتراع قوانين التّمييز في الوظائف، ومصادرة الممتلكات، وفرض ضرائب ماليّة باهظة. وثانيًا تدخّلت الحكومة التركيّة تدخّلا سافرًا في إدارة الجماعات المسيحيّة، وحرّيّة العبادة، والتّربية، والبناء. كما قامت عام 1971 بإغلاق المعهد اللاهوتيّ اليونانيّ الأرثوذكسيّ في خَلْكِي. ثالثًا، شجّعت الحكومة حركة تحويل الكنائس وبعض الممتلكات إلى مؤسّسات إسلاميّة. رابعًا، تقاعست الحكومة عن معاقبة العناصر التي تقوم بأعمال العنف ضدّ المسيحيّن. خامسًا، قام نظام الحكم منذ نشأته، بفرض رموز فارقة على أعضاء الأقليّات المسيحيّة واليهوديّة والعَلَويّة بقصد السّيطرة عليها. وكان كثير من المسيحيّين يأملون في أنّ حزب العدالة والتّنمية، بقيادة رئيس الوزراء السّابق، الرئيس الحالي رجب طيّب إردوغان، سيدعم حرّيّة المسيحيّين الدّينيّة، بعدما تقلّد زمام الحكم في 2002. لكنّ آمالهم خابت في معظمها.

ردًّا على هذا الاضطهاد، لجأ المسيحيّون إلى الأساليب الثّلاثة الآنفة الذّكر: النّجاة والمشاركة والمجابهة. وقد أتاح لهم نظام الحكم التّركيّ شبه المنفتح، القيام بها، لكن لا يزال المسيحيّون يعانون من انحسار عددهم، والإجراءات التعسّفيّة التي يتّخذها نظام الحكم بحقّهم، فضلًا عن البيئة الشّعبيّة المعادية لهم.

وقد واظب المسيحيّون على العبادة، على الرّغم من المصاعب النّاجمة عن القوانين والسّياسات الجائرة. ففي غضون القرن المنصرم، هربوا من البلاد بأعداد كبيرة، لا سيّما اتّقاءً للمجازر. ولا تزال حركة النّزوح مستمرّة حتّى يومنا هذا. كما حاولوا أن يحظوا برضا السّلطات بمساندتهم العلنيّة لسياسة النّظام الرّامية إلى الدّخول في الاتّحاد الأوروبيّ، على أمل أنّ هذا الانضمام سيُسفر عن مزيد من الحرّيّة الدّينيّة. وكذلك اضطرّوا إلى تقليص نشاطاتهم الثّقافيّة والحدّ الكبير من شعائر العبادة.

وحاولت الكنائس في تركيا أن تعزّز موقفها باتّباع أساليب المشاركة. فقام عدد منها، ونخصّ بالذّكر البطريرك المسكوني للكنيسة اليونانيّة الأرثوذكسيّة، بإقامة روابط مسكونيّة مع الطّوائف المسيحيّة الأخرى في داخل البلاد، وعلى النّطاق الدوليّ. ولا يزالون يحاولون التّعاون مع المنظّمات القانونيّة، بما فيها الجهات التي تدعم حقوق الإنسان. كما أنّهم لا يكفّون عن توجيه نداءات إلى الحكومة التّركيّة للحصول على مزيد من الحرّيّة، لكن دون نتائج تُذكر. وهم يجهدون، على نحو محدود، لتقديم الخدمات الاجتماعيّة. ويدعو بعضهم إلى الصّفح والمصالحة، ومنهم مثلا الصحفيّ الأرمنيّ هْرانت دِينْك الذي اغتيل عام 2007.

ونجد في تركيا أمثلة لمجابهة الاضطهاد، لكنّها قليلة. فهْرانت دِينْك مثلا كان يذود عن العدالة، مع أنه كان يعلم عِلم اليقين أنّ ذلك النّشاط يعرّض حياته إلى الخطر. وقد قبل الاستشهاد طوعًا. ولا يُقْدِم أحد من الأقلّيّات على الاحتجاج السّلميّ ولا المسلّح. ويقوم المسيحيّون عادةً بتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، كما انّهم يلجأون إلى الطُّرُق القانونيّة. ومع أنّهم لم يصلوا حتّى الآن إلى نتائج ملموسة، فإنّهم يواصلون المطالبة بحريّتهم الدّينيّة.

مصر وليبيا وغزّة

في هذه الأقطار الثّلاثة، يتعرّض المسيحيّون للعنف عن يد النّاشطين المسلمين، لا سيّما في مصر وليبيا حيث تزايد العنف من جرّاء الانتفاضات العربيّة في 2011.

تفيد مصادر مختلفة أن المسيحيّين يشكّلون ما بين 5 و10% من مجموع السكّان في مصر. انّ 90% من هؤلاء المسيحيّين هم أقباط ويعانون من أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإسلاميّة المتطرّفة، ومن التّمييز الذي تؤيّده الحكومة وتسانده البيئة الشعبيّة، وذلك منذ عقود. فالحكومة مثلا تحدّ حدًّا كبيرًا من حرّيّة بناء الكنائس وترميمها. وعقب الانتفاضة الشّعبيّة التي جرت عام 2011، تزايدت الاعتداءات على المسيحيّين ، ومنها القتل وتدمير الكنائس، والاختطافات، والتّحريض الخطابيّ على المسيحيّين في وسائل الإعلام. وشجّع النّظام في عهد مرسي تلك الاعتداءات عن طريق الخطابة والإجراءات السّياسيّة الأمنيّة، ممّا أدّى إلى فشل السّلطات في حماية المسيحيّين. وعقب سقوط مرسي عام 2013 شنّ أتباعه المتطرّفون حملة اعتداءات على المسيحيّين، تناولت 64 من أماكن العبادة وذلك في خلال اثنتي عشرة ساعة فقط. ولكن منذ أن تقلّد اللّواء السّيسي زمام الحكم في حزيران/يونيو 2014 ، فإنّه بذل جهدًا أكبر لحماية المسيحيّين. فوضع مثلا حراسة مسلّحة لحماية المسيحيّ الأقباط ليتمكّنوا من العبادة في مأمن من اعتداءات الإخوان المسلمين. ومع ذلك استمرّت أعمال العنف التي تستهدف المسيحيّين.

وفي ليبيا، يشكّل المسيحيّون ما بين 3 و 5% من السكّان، ومعظمهم عمّال نزحوا إلى ليبيا من الخارج.

في حُكم معمّر القذّافي كان المسيحيّون ينعمون عمومًا بحرّيّة كافية تَقيهم مضايقات التّمييز الصّارخ، وتمكّنهم من ممارسة شعائرهم الدّينيّة. غير أنّ هذه الحرّيّة سقطت مع سقوط نظامه الدكتاتوريّ. وعمّت الفوضى ليبيا. وأضحت الكتائب المسلّحة و الفئات القبليّة تتحكّم بالنّاس، ومنها عناصر إسلاميّة متطرّفة كأنصار الشّريعة، والنّصرة، والدّولة الإسلاميّة والإخوان المسلمين. فعانى المسيحيّون كثيرا عن يدها، كالهجوم على الكنائس، والاعتداء على رجال الدّين، والاختطاف، إلى غير ذلك من أعمال العنف. كما أنّ الأقباط المسيحيّين الواحد والعشرين ذُبحوا على أحد شواطئ ليبيا.

انّ الجماعة المسيحيّة المقيمة في غزّة يرتقي أصلها إلى القرن الرابع الميلاديّ. ومع ذلك فلا تعدّ الآن أكثر من 1،300 نسمة، حسب تقديرات 2014. ولا يزال هذا العدد يتقهقر نظرًا لضآلة نسبة المواليد ولحركة الهجرة. وقد جرت انتفاضة في غزّة عام 2011 فقُمعَت، الأمر الذي أدّى إلى زيادة نفوذ الإخوان المسلمين في القطاع.

ويتعرّض المسيحيّون هنالك إلى الضّغط بسبب الحصار الاقتصاديّ الإسرائيليّ من جهة، وبسبب الجماعات الإسلاميّة التي تعتبر نفسها مسؤولة عن الأمن، ونظام حُكم حماس الإسلاميّ، الذي يمارس التّمييز ضدّهم، من جهة ثانية.

وقد لجأ المسيحيّون في تلك الأقطار الثّلاثة إلى أساليب النّجاة ردًّا على القمع. فقد غادر مصر تحت حكم مرسي عشرات ألوف من الأقباط ذوي الثّروات الضّخمة، هربًا من الظّلم.

ومنذ سقوط حُكم مرسي، عرض الرئيس السّيسي الحماية على الأقباط، ونال مقابل ذلك تأييد البابا تواضروس له.

وقد رفض الأقباط أن يحملوا السّلاح دفاعًا عن أنفسهم، وأن يتحالفوا مع جهات خارجيّة، بل أبرزوا وطنيّتهم صيانةً لكنائسهم وجماعاتهم من الاعتداء.

لمّا عمّت الفوضى ليبيا، حاول كثير من الأقباط وسواهم من المسيحيّين أوّلا أن يبقوا في البلد ويحموا ذواتهم من الخطف، عائشين كالمطارَدين. لكنّهم في النهاية نزحوا جماعيًّا. ويقدّر عدد المسيحيّين الذين غادروا ليبيا بين 2011 و2015 بمئتَي ألف نسمة.

لقد حاولت الجماعة المسيحيّة في غزّة، التي تقطعها إسرائيل عن العالم الخارجيّ، الدّخول في حوار مع القادة المسلمين، وأبرزت تأييدها للقضيّة الفلسطينيّة. وهي تعتمد على التّربية في مقاومتها ما تتعرّض له من ضغط لانتحال الإسلام.

وعلى الرّغم من أنّ أساليب النّجاة هي السّائدة في المنطقة، فإنّنا نجد أيضًا حالات من المجابهة، لا سيّما في مصر التي تعدّ أكبر نسبة من المسيحيّين في الشّرق الأوسط. وفي أعقاب حركة 2011 نظّم الأقباط مسيرات وسهرات، احتجاجا على المظالم التي تستهدفهم، وانضمّوا إلى الاحتجاجات التي أدّت إلى سقوط مرسي عام 2013. كما أن النّساء في مصر وغزّة قاومن ما يتعرّضن إليه من ضغوط للبس الحجاب.

إيران والعربيّة السّعوديّة

هما دولتان إسلاميّتان كبيرتان، يفرّق بينهما خلاف مرير بين الشّيعة السّائدة في إيران، والسنّة السّائدة في العربيّة السعوديّة. ولكّل منهما حكومة دينيّة تقمع بشدّة الجماعات المسيحيّة. على سبيل المثّل: في كانون الأول/ديسمبر 2012 قامت قوى الأمن الإيرانيّة باجتياح منزل واعتقلت أربعة أشخاص مسيحيّين، وحكمت عليهم بالجَلد ثمانين جلدة، بتهمة شرب الخمر، التي يرتشفها المسيحيّون في المناولة، وامتلاك هوائيّ للأقمار الصناعيّة. يتراوح عدد المسيحيّين في إيران ما بين 240،000 و 370،000 من مجموع السكّان البالغ 77 مليون نسمة. وصفوفهم آخذة في الازدياد. منهم مَن ينتمي إلى كنائس تأصّلت جذورها في بلاد فارس منذ الأيّام الأولى لنشأة المسيحيّة. ومنهم مَن يتبع كنائس حديثة العهد، لا سيّما الطائفة الإنجيليّة والطّائفة العَنْصَريّة. أمّا في العربيّة السّعوديّة، فالأغلبيّة السّاحقة من المسيحيّين تتألّف من الموظّفين القادمين من جنوب آسيا وشرقها. ويتراوح عددهم بين مليون وربع، وثلاثة ملايين ونصف من مجموع السكّان البالغ 29 مليون نسمة. وفي البلدين كليهما، تعامل الحكومة المسيحيّين كمواطنين من الدّرجة الثّانية، ولا تسمح لهم بممارسة شعائرهم الدّينيّة إلّا وراء أبواب مغلقة، أي انّها عمليًّا تمنعهم من أي إعراب علنيّ عن انتمائهم الدّينيّ، وخاصّة كلّ ما يشبه التّبشير من قريب أو بعيد. فالمسيحيّون يعيشون في خطر دائم للتعرّض إلى المضايقة والاعتقال والسّجن الصّارم. ففي عام 2004 وحده اعتقلت إيران نحو 500 مسيحيّ. ومما يذكر أنّ الإنجيليّين، الذين يتّهمهم النّظام بأنّ تسجيلهم غير شرعيّ وأنّهم يقومون بالتّبشير، يتعرّضون إلى القمع الشّديد.

كما منعت الحكومة المسيحيّين من استعمال اللغة الفارسيّة في العبادة، وسمحت لهم باستعمال الآشوريّة والأرمنيّة. ويواجه المسيحيّون في كلا البلدين تمييزًا شديدًا في التّوظيف والمجالات الأخرى. وفي كلا البلدين تقوم منظمات شبه عسكريّة، لا تراقبها الحكومة مراقبة جدّيّة، بمضايقة المسيحيّن والاعتداء عليهم.

إنّ ردّ المسيحيّن في مثل هذه الظّروف ينحصر في معظمه في أساليب النّجاة، لا سيّما تجنّب كل ما من شانه أن يسترعي انتباه السّلطات.

فهم يتلافون انتقاد الحكومة، ويتجنّبون الشكوى من القيود، ويمتنعون عن إبداء نوايا سيّئة بحقّ مناوئيهم، وعن قول كلّ ما يمتّ بصلة إلى الدّول الغربيّة، لأنّ كلتا الدّولتين اعتادت أن تصف المسيحيّة بأنّها دين أجنبيّ، غربيّ. كما يمتنعون أن يصلّوا باللغة العربيّة في السّعوديّة، والفارسيّة في إيران، لأنّهما لغتا الأغلبيّة الإسلامية.

وقد نزح بعض المسيحيّن عن إيران، بموافقة الحكومة، واستقرّوا في أقطار أخرى. إننا لا نعلم عدد أولئك النّازحين، إنّما تفيد الحكمة الألمانيّة أنّها في عام 2012 منحت اللجوء إلى 4،384 إيرانيًّا، كثيرون منهم مسيحيّون.

الأقطار الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء

تناول البحث المسيحيّين في ثلاثة من الأقطار الأفريقيّة الواقعة جنوب الصحراء، وهي: نيجيريا وكينيا والسّودان. المسيحيّون هنالك يعانون من اضطهاد الجماعات الإسلاميّة المتطرّفة في شمال نيجيريا، حيث يشكّل المسلمون الأغلبيّة، علمًا أن الشّريعة الاسلامية سائدة في 12 ولاية من مجموع الولايات النيجيريّة وعددها 36. وفي كينيا 82% من الأهالي هم مسيحيّون و 11% مسلمون. أمّا في السّودان، فإنّ الحكومة هي التي تضطهد المسيحيّين في الدّرجة الأولى. إنّ منظّمة بوكو حرام في نيجيريا، ومنظّمة الشّباب في كينيا، تستهدفان المسيحيّين ومَن تعتبرهم أصحاب بِدَع من المسلمين، نظرًا لمعتقداتهم الخاصّة. ويقدّر عدد الكنائس التي دمّرتها منظّمة بوكو حرام بمئتين، والأشخاص الذين شرّدتهم في الدّاخل بمليون ونصف، والذين حوّلتهم إلى لاجئين بمئتَي ألف نسمة، علاوة على 13،000 قتيل، ما عدا النّساء المسيحيّات، اللّواتي اختطفَتهنّ واستعبدَتهنّ للتّسرّي. كما تفيد التّقديرات أن عدد القتلى المسيحيّين من جرّاء الاضطهاد في نيجيريا لعام 2013 يفوق مجموع جميع الضّحايا المسيحيّين في العالم كلّه. كذلك القول في منظّمة الشّباب التي ارتكبت جرائم مماثلة ولكن على نطاق أضيق.

في السّودان، خاصّة بعد انفصال الجنوب عام 2011، روّجت الحكومةُ القوميّةَ الدّينيّة، مؤكّدة أنّ المواطن لا يمكن أن يكون سودانيًّا إلّا إذا كان مسلمًا. واستنادا إلى هذا المبدأ، اضطهدت الحكومة المسيحيّين اضطهادًا كان أحيانا عنيفًا قتّالا، لكنّه في معظم الأوقات، كان يقتصر على جعل العبادة العلنيّة صعبة، بشتّى الوسائل، كهدم الكنائس والاقتصاص بالتّمييز والمضايقات.

أما ردّ المسيحيّين في شمال نيجيريا (حيث يبلغ العنف أشدّه) فكان يقتصر عمومًا على النّجاة، فهرب معظم المسيحيّين من مناطق العنف وأصبحوا مشرّدين داخل بلادهم أو لاجئين.

وكثيرًا ما ردّ القادة المسيحيّون أيضًا بالمشاركة، فكانت هذه الخطّة فعّالة في بعض الحالات.

وفي نيجيريا وكينا عزّز القادة المسيحيّون العلاقات بين الكنائس وسعوا إلى إقامة جسور التّفاهم مع قادة الجماعات الإسلاميّة، وذهبوا أبعد من ذلك فأعلنوا على الملأ أنّهم يصفحون عن الإساءات، لتسهيل الحوار مع المجاهدين.

وقد أسفرت هذه الجهود عن بعض النّتائج، منها مثلا أنّ المسلمين، في كلّ من نيجيريا والسّودان، قاموا أحيانا بإخفاء المسيحيّين عن المهاجمين المسلمين.

وفي الأقطار الثّلاثة، وجّه القادة المسيحيّون نداء إلى الحكومات لوقف العنف الذي يقوم به المتطرّفون، ولإفساح مزيد من الحرّيّة للمسيحيّين. كما يناقش المسيحيّون في نيجيريا وكينيا إمكان لجوء السّلطات الحكوميّة إلى القوى المسلّحة لوقف المجاهدين. ويشعر القادة المسيحيّون في نيجيريا بخيبة أمل مريرة لتقصير الحكومة في حمايتهم. وفي السّودان، وجّه القادة المسيحيّون نداء إلى المؤسسات الدوليّة لإخلاء سبيل الأسرى، فأحرزوا بعض النّجاح. ولكن تبيّن فيما بعد أنّ المطالبة بمزيد من الحريّات الدّينيّة قد حملت الحكومة على معاقبة المطالبين.

وقام عدد ضئيل من المسيحيّين في الأقطار المذكورة بانتهاج المجابهة العلنيّة ردًّا على الاضطهاد. ففي نيجيريا، حملت جماعة من المسيحيّين السّلاح دفاعًا عن نفسها. وحاول القادة المسيحيّون أن يُخجلوا الحكومة في كلّ من نيجيريا وكينيا، بواسطة وسائل الإعلام الدوليّة، لنيل التأييد العالميّ. وفي السّودان انتقد القادة المسيحيّون الحكومة علنًا، فما كان منها إلّا أن زجّتهم في السّجون.

جنوب آسيا

الهند وسريلانكا

في كل من الهند وسريلانكا، تعاني الأقليّات المسيحيّة من اضطهاد الأغلبيّة الدّينيّة المحيطة بها، إذْ يدّعي المتحدّثون باسم الأغلبيّة أنّ البلاد وطن لهم و حدهم، وأن الوجود المسيحيّ بينهم دخيل.

في الهند، فاز الحزب الهندوسيّ الوطنيّ بقيادة الحكومة المركزيّة عام 2014. أمّا في سريلانكا فانهزم الرئيس البوذي القوميّ "ماهيندا راجاپاكشا" في الانتخابات في كانون الثّاني/يناير 2015. وفي كلا البلدين، يعاني المسيحيّون من القمع القانونيّ عن يد السّلطات الحكوميّة، ومن أعمال العنف عن يد العناصر غير التّابعة للدّولة.

وفي الهند، حيث تقدِّر المصادر الرّسميّة عدد المسيحيّين بمليونين وثلث المليون، أقرّ مجلس القضاء الأعلى قوانين مضادّة للارتداد، تحدّ من حرّيّة المسيحيّين في ستّ ولايات. كما يتعرّض المسيحيّون سنويًّا لبضع مئات من حوادث التّهديد والتّخريب والعنف الجسديّ، عن يد الجماعات الهندوسيّة الوطنيّة. ولعلّ أشهر تلك الأحداث، أعمال الشّغب التي وقعت في كَنْدهَامال بولاية أوديشا في 2007 و 2008. وأسفرت عن قتل ما لا يقلّ عن خمسين مسيحيًّا، والاعتداء ضربًا على عدد من الأشخاص أكبر بكثير، وتشريد نحو 30،000 شخص أُرغموا على الفرار إلى معسكرات اللّاجئين.

وفي هذه الأثناء، تتّهم حكومة سريلانكا المسيحيّين الذين يشكّلون 8% من السكّان، بتشجيع المواطنين على اعتناق الدّين المسيحيّ. وتلجأ الحكومة إلى أنظمة التّسجيل، لتَحرِم الجماعات المسيحيّة حقَّها في بناء الكنائس، وتعرّض ممتلكاتها إلى التّخريب، وأعضاءها إلى المضايقات. كما تشهد الجماعات المسيحيّة تخريب الممتلكات التّابعة لكنائسها، وانتهاك حرمة الأواني المقدّسة، والاعتداء على اعضائها. وتفيد الإحصاءات أن 103 حوادث من هذا النّوع جرت في 2013، و111 حادثًا في 2014.

وقد لجأت الجماعات المسيحيّة في كلا البلدين إلى أنواع كثيرة من أساليب الردّ الثّلاثة - النّجاة والمشاركة والمجابهة - لا سيّما وإنّ الطّابع الدّيموقراطيّ لكلا البلدين، يسهّلها جزئيًّا. ففي المناطق التي عظمت فيها أعمال العنف كولاية أوديشا، رحل المسيحيّون إلى أماكن أخرى معظمها في الهند. كما بذل المسيحيّون جهودًا واسعة النّطاق لإقامة تعاون بين شتّى الكنائس من جهة، وبينهم وبين القادة الهندوسيّين والمسلمين من جهة أخرى. وأبرزوا ما بينهم من قِيَم مشتركة وتعاون في سبيل تقديم الخدمات الاجتماعيّة. ويميل المسيحيّو ن إلى تقليص التّبشير الخطابيّ العلنيّ الجازم، ويدافعون عن حقوقهم بالمظاهرات والإضرابات وبمساندة الأحزاب المعارِضة للحزب الحاكم. وفي أثناء أعمال الشّغب التي وقعت في كَنْدهامال، لجأ المسيحيّون إلى الردّ على العنف بمثله، إنّما على نطاق محدود، فدمّروا 120 منزلا للهندوسيّين، وهو عدد أقلّ بكثير من الخسائر الماديّة الجسيمة التي تكبّدوها.

أمّا في سريلانكا، فاستنبطوا أساليب جديدة مبتكرة للنّجاة، إذ أضفَوا على كنائسهم طابع مراكز لتقديم الخدمات الاجتماعيّة، وبذلك تخلّصوا من القانون الذي يحتّم الحصول على رخصة، كما سايروا الثّقافة البوذيّة بالاحتفال بأعيادها.

واتّفقت الكنائس المسيحيّة كلّها، ومنها الكنيسة الكاثوليكيّة التي تشكّل 80% من مجموع المسيحيّين، والإنجيليّة، والعَنْصَريّة، لإقامة جسور للحوار والتّفاهم فيما بينها، ومع الأديان الأخرى، بتقديم الخدمات الاجتماعيّة. كما نهضت الكنائس المسيحيّة بحملات لنشر التّربية المدنيّة بين أعضائها، وساهمت في إرساء أُسُس السّلام في سريلانكا

بعد انتهاء الحرب الأهليّة في عام 2009.

وقد التزمت الكنائس المسيحية، متعاونةً مع منظّمات أخرى

كالرّابطة الوطنيّة المسيحيّة الإنجيليّة في سريلانكا، بالسعي إلى اكتساب تأييد دوليّ للحرّيّة الدّينيّة في سريلانكا.

باكستان وأفغانستان

إنّ المسيحيّين المقيمين في باكستان، الذين يشكّلون 2% من مجموع السكّان، يعانون الأمرّين من جرّاء التّمييز ، وما يتعرّضون إليه من ضغط لاعتناق الإسلام، وشتّى الانتهاكات النّاجمة عن قانون التّجديف، الذي يتّسم بأشدّ ما يمكن من الصّرامة. ويتكبّدون الاضطهاد من نظام الحكم والمجتمع على السّواء. لقد ظهرت باكستان إلى حيّز الوجود عام 1947 وأعلنَت ذاتها جمهوريّةً إسلاميّة في دستورها الأوّل عام 1956. وتتابعت فيها القوانين الإسلاميّة الصّارمة في السّبعينات. وهكذا تشكّل إطار قانونيّ يشجّع الإساءة إلى المسيحيّين وأتباع الشّيعة والأحمديّة.

من أمثلة هذه الإساءة، التّمييزالعنصري ضدّ المسيحيّين. إنّ معظم الباكستانيّين المسيحيّين هم بروتستانت، أصلهم من البنجاب، من الطّبقة الاجتماعيّة الدُّنيا، مهمّتهم القيام بالأعمال الوضيعة، في مجال التّنظيف والخدمة المنزليّة.

وهنالك جماعة ضئيلة من الكاثوليك تـنتمي إلى الطّبقة الوسطى. ويعاني المسيحيّون التّابعون للطبقة الوسطى كثيرًا من التمييز، لا سيّما إذا تحالف عليهم التّمييز الطبقيّ مع الانتماء الدّينيّ، فيتعزّز كلٌّ منهما بالآخر، لا سيّما ضدّ النّساء اللواتي ينلن أسوأ معاملة.

كما يتعرّض المسيحيّون إلى الضّغط لاعتناق الإسلام كرهًا. وتفيد الإحصاءات أنّ 1،800 فتاة مسيحيّة تُختطَف سنويًّا، وتُرغَم على اعتناق الإسلام والزّواج من المختطف المسلم.

وتقوم السّلطات بصورة منتظمة بملاحقة المسيحيّين والمسلمين على السّواء، بموجب قانون التّجديف، الذي تمّ تعديله عام 1991 لينصّ على إعدام من تثبت إدانته. من أمثلة ذلك، قضيّة آسيا بيبي، وهي امرأة باكستانيّة فتيّة

حُكم عليها عام 2010 بالإعدام، بتهمة شتم النّبيّ محمّد.

وقد أثار ذلك الحكم موجة دوليّة من الاحتجاج، ولم يصادق مجلس القضاء الأعلى على الحكم حتّى الآن، لكنّ المرأة لا تزال قابعة في السّجن. واغتيل اثنان من كبار المسؤولين في الدّولة بسبب مساندتهم لقضيّتها ومعارضتهم لقانون التّجديف. وهما سلمان تَسير، حاكم البنجاب، وشاهباز بْهاتي، أوّل وزير باكستانيّ لشؤون الأقليّات.

وقد ردّت الجماعة المسيحيّة في باكستان على الاضطهاد بجدّ ونشاط، اذ اتّخذت مجموعة من الاجراءات الهادفة، التي أتيحت لها بموجب النّظام السّياسيّ الذي يسمح بالطّعن، على الرّغم من قوانينه القمعيّة. ومن الوسائل الأخرى التي استعملها المسيحيّون الباكستانيّون، اللجوء إلى وسائل الإعلام للفت الانتباه إلى المظالم التي يجابهونها، ودعم نفوذهم في الأحزاب السّياسيّة، وكسب عطف المسلمين، ومعارضة طمس تراثهم في الكتب المدرسيّة والمؤلّفات التاريخيّة الرّسميّة، واسترعاء الرأي العام الدّولي إلى مظالمهم (وهي استراتيجيّة مركّبة من المشاركة والمجابهة).

كما حاول المسيحيّون الباكستانيّون إقامة جسور بينهم وبين المسلمين، بالحوار الدّينيّ، وتحسين وضع الأحياء الفقيرة، والمساهمة في حلّ الخلافات (أسلوب المشاركة).

وعلى سبيل المثل، يساعد مركز الأبحاث المسيحيّ في رَوَالبندي الكنائس على إيجاد مكان لها في دولة إسلاميّة، والمساهمة في بناء الأمّة الباكستانيّة، على أساس من الانسجام الدّينيّ، وتمكين النّقاشات والمجادلات، بمعزل عن الرّقابة.

وعلى صعيد المجابهة، يقوم المسيحيّون الباكستانيّون بالاحتجاج السّياسيّ والدفاع المعنويّ والقانونيّ عن قضيّتهم. ومن الطُّرُق التي ينهجونها، إنشاء منظّمات سياسيّة تضغط على الحكومة لإقناعها بتغيير سياستها، ومعالجة التّمييز على نحو جدّيّ. كما يلتزمون بالاحتجاج، والمشاركة في التّجمهُر والمسيرات، احتجاجًا على المظالم اللاّحقة بهم، كالخطف، والاتّهامات الباطلة المتعلّقة بقانون التّجديف. ومن الأساليب الأخرى التي ابتكروها "الاحتجاج الهندسيّ" كبناء نُصُب بشكل صليب في كراتشي يبلغ ارتفاعه 140 قدمًا (نحو 42 مترًا).

وفيما يضمن الدستور الباكستانيّ حرّيّة العبادة، فإنّه في الوقت ذاته يحدّ منها عمليًّا، بينما يقوم الدّستور الأفغانيّ بتحريمها، كما تقوم الحكومة الأفغانيّة بفرض صيغة شرعيّة صارمة. وهذا حمل المسيحيّين عموما على الانضواء وراء

أبواب مغلقة، نظرًا للخطر الذي يتعرّضون إليه، إذا عبّروا عن انتمائهم الدّيني بايّ شكل علنيّ. وعلى الرّغم من أنّ أفغانستان لم تُجْرِ أيّ إحصاء عام للسكّان منذ 2001، فإنّ التّقديرات تفيد أنّ عدد المسيحيّين يتراوح بين

500 و 8،000 . إنّهم قلّة ومعظمهم مهتدون، علما أنّ ترك الدّين الاسلاميّ يعاقَب بالإعدام.

إنّ ردّ المسيحيّين الرّئيسيّ على الاضطهاد في أفغانستان هو كتمان الهويّة والرّحيل ، وكلاهما نوع من أساليب النّجاة. ومنهم مَن يواصلون التّبشير على المستوى الفرديّ أو المحلّيّ، معرّضين حياتهم للخطر. وكثيرون من الذين غادروا البلاد ذهبوا إلى الهند، لا سيّما وانّ عدد الكنائس يتزايد في نيو دلهي.

إندونيسيا

يشكّل المسلمون في إندونيسيا 87.2% من مجموع السكّان

والمسيحيّون 9.9% (منهم 7% بروستانت و 2.9% كاثوليك). ويعاني المسيحيّون من أعمال العنف التي تقوم بها

الجماعات الاسلاميّة النّاشطة، تشجّعها على ذلك القوانين وبعض الأوساط الحكوميّة، على الرّغم من انّ إندونيسيا هي أكبر بلد إسلاميّ ديموقرطيّ في العالم، ولها منهج عريق وطيد في الانسجام والتّعايش بين الأديان المتنوّعة. فعندما فازت بالاستقلال عام 1945 أقرّت دستورًا يقوم على فلسفة

"پانْتْشاسيلا" (المبادئ لأساسيّة الخمسة)، كما يسمح بخمسة أديان، منها الدّين الإسلاميّ والكاثوليكيّ والبروتستانتيّ. ثمّ تمّ تعديل هذا النّظام في عام 2000 ليشمل دينًا سادسًا. وفي ظلّ هذا النّظام، ازدهر المسيحيّون وازداد عددهم ثلاثة أضعاف وشغلوا مكانة تفوق نسبتهم العدديّة في الطبقة الاجتماعيّة الوسطى، والأعمال، والفنون، وسواها من القطاعات العامة. وأعظم الحركات الاسلامية والسّياسيّة والاجتاعيّة في إندونيسا ممثّلة في حزبين: "علماء نَهْدلاتول"

و"المحمّديّة"، وكلاهما يؤمن إيمانًا وطيدًا بمبادئ "پانْتْشاسيلا" والدّيموقراطيّة والتّسامح والحرّيّة الدّينيّة. وقد أسفرت مظاهرات المطالبة بالدّيموقراطيّة عام 1998 عن سقوط الدكتاتور سوهارتو الذي حكم اندونيسيا ثلاثة عقود. وكان أوّل رئيس منتخَب عبد الرحمن واحد، أحد علماء الشّريعة، وكان كفيف البصر، ويؤيّد سياسة الحرّيّة الدّينيّة والتّسامح تأييدًا تامًّا.

ومع ذلك، بقي المسيحيّون والفئة الإسلاميّة التي تعتبرها الأغلبيّة "منحرفة" والشّيعة والأحمديّة، يتكبّدون أعمال العنف وحرمان الحرّيّة الدّينية. وممّا سبّب هذا القمع أساسًا، إصدار قانون التّجديف عام 1965، ونظام 1969 المتعلّق بمراقبة بناء دُور العبادة، وتأسيس مجلس العلماء الاندونيسيّين شبه الحكوميّ عام 1975، ومهمّته إصدار الفتاوى بشأن الزّواج والتّربية وغيرها من الأمور. ومعظم تلك الفتاوى ذو طابع إسلاميّ.

تزايد الاضطهاد على نحو ملحوظ في السّنوات التي تلت سقوط سوهارتو. كما تزايدت الحركات الإسلاميّة المتطرّفة

عددًا وشراسة، فدمّرت مئات من الكنائس، وشجّعت التّمييز

ضدّ المسيحيّين وقتلهم، وسط أعمال الشغب المحليّة، لا سيّما بين 1999 و2003. وعلى سبيل المثل، ذاتَ ليلة في أيلول/سبتمبر 2008، كان قسّيس بروتستانتيّ جالسًا في مكتبه في إقليم آسه، عندما اقتحمت جماعة من المسلمين داره. فجرّوا القسّيس إلى خارج المنزل وأمروه بأن يعتنق الإسلام. فرفض. قطعوا إصبعًا من أصابعه، فرفض الانصياع. قطعوا يده. فثبت على الرفض. قطعوا ذراعه فظلّ صامدًا. حينئذ نشروا ساقيه. وأخيرًا قطعوا رأسه. ولقيَت زوجته المصير عينه. وتمّ ذالك العنف الاجتماعي بتشجيع من بعض قطاعات الدّولة، خصوصًا دعم الرئيس لفتاوى مجلس العلماء الاندونيسيّين، والتّواطؤ غير الرّسميّ لموظّفي الحكومة، والتّناقض في تطبيق القانون، وسنّ قانون آخر في عام 2003 يُكره المدارس الدّينيّة على تدريس سائر الأديان، إضافةً إلى عشرات من الأنظمة الدّاخليّة التي تفرض حكم الشّريعة على النّطاق المحلّي.

وكانت الرّدود المسيحيّة الغالبة، على هذه التطوّرات، هي المشاركة والتّحالف مع معظم المسلمين المصمّمين على صيانة مبادئ "پانْتْشاسيلا".

وعلى سبيل المثل: بعد سلسلة من الاعتداءات على الكنائس في شرق جاوا حوالى سنة 2000، طلب المسيحيّون النّجدة من "علماء نَهْدلاتول"، فوضع هؤلاء حرّاسًا مسلمين حول الكنائس، وواصلوا ذلك حتى آخر 2016. وأحيانًا، لا سيّما في غضون أعمال العنف التي اندلعت بين 1999 و 2003، ألّف المسيحيّون كتائب مسلّحة دفاعًا عن أنفسهم. وشاع هذا الردّ عمومًا ين الكنائس البروتستانتيّة المحليّة، دون أن يشمل القادة البروتستانتيّين والكاثوليكيّين، الذين تمكّنوا من مواصلة دعم السّلام بالحوار بين مختلف الأديان.

وخاض القادة المسيحيّون المعترك السّياسيّ المعارض، عندما انتقدوا علنًا التّشريع التّربوي لعام 2003 منذ اللّحظة الأولى لاقتراحه، فوحّدوا الصفّ مع الهندوسيّين والبوذيّين والمسلمين التقدّميّين في مجلس "علماء نَهْدلاتول" والمحمّديّه. وقام المسيحيّون أحيانًا بالمظاهرات، عندما رفضت الحكومة - مثلا- منح رُخَص لبناء الكنائس.

وهذا يعني أنّ الرّدود كانت في معظمها من نوع المشاركة. وهو ما تتّسم به الأقليّة المسيحيّة التي تعاني القمع في إطار حُكم ديموقراطيّ.

شرق آسيا الشّيوعيّ

الصّين

تشهد جمهوريّة الصّين الشّعبيّة حاليًّا ازديادًا سريعًا في عدد المسيحيّين، وكذلك في اضطهادها لهم. فمنذ الثّورة الشّيوعيّة عام 1949 والحكومة الصّينيّة تحاول القضاء على المسيحيّة، بل على سائر الأديان. وفي الخمسينات فرضت على جميع الكنائس البروتستانتيّة أن تخضع لهيئة وطنيّة اسمها "الحركة القوميّة المثلّثة الاستقلال"، كما فرضت على جميع الكنائس الكاثوليكيّة أن تخضع "للجمعيّة القوميّة الكاثوليكيّة" المحظور عليها أن يكون لها أيّ رباط مع الفاتيكان. ومنذ ذلك العهد انتمى بعض المسيحيّين الصّينيّين إلى الكنائس "الرسميّة" التي تحظى بموافقة الهيئتين القوميّتين المذكورتين، بينما انضمّ آخرون إلى الكنائس "البيتيّة" السريّة، وبقي بعضهم يتأرجح ين الحلّين.

وفي غضون الثّورة الثّقافيّة (من 1966 إلى 1979)

باشر النّظام الشّيوعيّ مخطّطًا لاستئصال المسيحيّة.

غير أنّ الكنائس المسيحيّة صمدت، فبقي عدد الكاثوليك على حاله أي 3 ملايين، بينما ارتفع عدد البروتستانت من مليون إلى ثلاثة. ومنذ عام 1979 آثرت الحكومة أن تتغاضى عن وجود المسيحيّة، إمّا فرضت عليها قيودًا وعمدت إلى المضايقة والاضطهاد. أمّا تقديرات عدد المسيحيّين في الصّين فمتفاوتة كثيرًا. لكن يستفاد من تقدير يرجع إلى عام 2010 أنّ عددهم يبلغ 5.5 مليون كاثوليكيّ، و 23 مليون بروتستانتيّ. أمّا الكنائس السّريّة فتضمّ 11 مليون كاثوليكي، وما يتراوح بين 46 و69 مليون بروتستانتيّ.

ويتّخذ اضطهاد المسيحيّين في الصّين ثلاثة أشكال عامّة، معظمها يتمّ عن يد الحكومة. الشّكل الأول هو الاستئصال الإيديولوجيّ الذي يجري في جميع المدارس، وذلك بدروس إلزاميّة لتلقين الإلحاد، من المرحلة الابتدائيّة، حتّى المستوى

الجامعيّ، وبأنشطة خارج المدرسة، تنهض بها منظّمات الشّبيبة. كما أن الحزب الشّيوعيّ ينشر الدّعايات الإلحاديّة

بجميع وسائل الإعلام، علمًا أن استخدام وسائل الإعلام محرّم على جميع الأديان.

والشّكل الثّاني للاضطهاد هو القمع السّياسيّ. فمن المحظور على رجال الدّين أن ينتسبوا إلى الحزب الشّيوعيّ، وبالتّالي فهم محرومون من أن يشغلوا مناصب حكوميّة. وفي غضون الحكم الشّيوعيّ، شنّت الحكومة حملات لاستئصال المبشّرين

والقادة الدّينيّين فسجنتهم وارسلتهم إلى معسكرات الأشغال الشاقّة، وعذّبتهم، وأحيانًا قضت عليهم. ومنذ 1997، أخذ الاضطهاد السّافر يتقهقر، غير أنّ الحكومة تستخدم مخطّطات غير مباشرة، كاتّهام رجال الدّين زورًا بارتكاب جرائم اقتصاديّة وجنسيّة. ويقدَّر عدد رجال الدّين الذين سُجنوا في عام 2015 بـ 260 شخصًا. وفي إقليم زيجيانغ قامت القوى الحكوميّة بتحطيم أكثر من 1،500 صليب وتدمير حوالى اربعمائة كنيسة منذ 2013.

أمّا النّوع الثّالث للقمع فهو القصاص الاقتصاديّ: فالمسيحيّون الذين يرفضون الامتثال لتعليمات الحكومة، يمكن أن يُغرَّموا، أو يُعزَلوا من وظائفهم، أو يُجرَّدوا من ممتلكاتهم، أو تُخَفَّض رُتَبهم. وبالتّالي يصبح هؤلاء المؤمنون عرضة للعُزلة والافتراء والتّشهير.

أمّا الردّ على الاضطهاد فيتّخذ هو أيضًا أشكالا متنوّعة، منها أنّ بعض القادة المسيحيّين أصبحوا يتعاونون بنشاط مع الحُكم الشّيوعيّ، إمّا سرًّا أو علنًا. فمنهم مَن تخلّى عن إيمانه، ومنهم من تمسّك بإيمانه، لكنّه يعتبر الشّيوعيّة نظامًا تقدّميًّا عادلًا. وعلى سبيل المثَل: ينشط عدد من القادة المسيحيّين داخل "الحركة القوميّة المثلّثة الاستقلال" في التّعاون مع الشّيوعيّة. غير أنّ هذا الردّ أقلّ انتشارًا في صفوف النّشء المسيحيّ الجديد.

والردّ الثّاني الشّائع في هذه الأيّام، هو إرضاء السّلطات الشّيوعيّة - وهذا ما حصل في بعض الحالات، نتيجة للسّجن أو التّعذيب - بغية المحافظة على الرّسالة المسيحيّة والتّبشير. وقد انضمّ كثير من القادة المسيحيّين إلى "الحركة القوميّة المثلّثة الاستقلال" و "الجمعيّة القوميّة الكاثوليكيّة" في إطار هذا الردّ.

لكنّ غيرهم من المسيحيّين رفضوا المساومة واتّبعوا مخطّطًا ثالثًا هو المقاومة، بممارسة العبادة والخدمة والتّبشير في الخفاء، مع أنّهم يتوقّعون بوعيٍ تامّ العواقب التي ستأتي من الدّولة.

هنالك نوع آخر من المجابهة، أكثر اعتدالا، وهو قيام المحامين المسيحيّين برفع القضايا المتعلّقة بالحقوق المدنيّة والانسانيّة إلى القضاء. وقد أقدم عدد ضئيل من المسيحيّين على انتقاد الحكومة ردًّا على قمعها للدّين.

فِيتْنام ولاوس

انتشر النّظام الشّيوعيّ في فِيتْنام ولاوس في السّبعينات. ومع أن الحكومة في كلّ منهما تخلّت عن العقيدة الماركسيّة اللّينينيّة في الميدان الاقتصاديّ، فإنّهم لا يزالون يعتبرون الدّين عمومًا، والمسيحيّة خصوصًا، خطرًا على النّظام الاجتماعيّ. وفي فِيتْنام يشكّل المسيحيّون 10% من السكّان الذين يبلغ عددهم 93 مليون نسمة، بينما المسيحيّون هم أقلّ من 3% في لاوس ومجموع سكّانها 7 ملايين. وفي هذين القطرين يُقسَم المسيحيّون قسمين: الكاثوليك والبروتستانت.

وقد شنّت الحكومة الفِيتْناميّة، منذ تولّيها زمام الأمور، حملات لاستئصال المسيحيّين بإكراههم على جحد دينهم، وسجنهم، وتعذيبهم، وإرسالهم إلى معسكرات الأعمال الشاقّة، شاملةً الكاثوليك والبروتستانت على السّواء، لكنّها تستهدف خصوصًا البروتستانت الإنجيليّين المنتشرين في الفئة العرقيّة "الجبليّة" في المرتفعات الوسطى من البلاد.

ومنذ صدور القانون المتعلّق بالدّين عام 2004، انتقلت الحكومة من سياسة "الاستئصال" إلى سياسة "الاحتواء"، لكنّها تواصل القمع الشّديد والتّمييز الصّارخ، ومنه

رفض إعطاء الرُّخَص لبناء الكنائس، والهويّات الشّخصيّة

التي لا غنى عنها في كثير من الخدمات المقدّمة للأفراد.

غير أنّ الاضطهاد أقلّ في لا وس، رغم انتشار النّظام الشّيوعيّ، لأنّ القادة المسيحيّين فرّوا من البلاد. لكن عندما نشأت الكنيسة الإنجيليّة من جديد في لاوس، اعتقلت الحكومة قادتها، وأغلقت كنائسها، وفرضت على المسيحيّين القَسَم بجحد دينهم وإلّا تعرّضوا للملاحقة القضائيّة. ثمّ تحسّن وضع المسيحيّين منذ عام 2000، لكنّهم لا يزالون عرضة للاعتقال والتّغريم وإغلاق الكنائس.

كان الردّ السائد للمسيحيّين في فِيتْنام ولاوس، اتّباع أسلوب

النّجاة والاحتمال والصّبر على الاضطهاد، باعتباره عنصرًا جوهريًّا من عناصر الحياة المسيحيّة، مع مواصلة العبادة والتّبشير. لكنْ بينما ارتأى أساقفة الكنيسة الكاثوليكيّة انتهاج نوع من الحوار مع الحكومة، بقيت الكنائس الإنجيليّة تمارس العبادة سرًّا بمعزل عن سواها.

لقد هرب المسيحيّون الإنجيليّون التّابعون عرقيًّا "للهْمونغ" في أعقاب الاجراءات الصارمة التي تمّ اتّخاذها ضدّ كنائسهم البيتيّة في التسعينات، وكذلك فعل الإنجيليّون بعدما قمعت الحكومة تمرّد "الجبليّين" في السّنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وجحد بعض المسيحيّين الإيمان نتيجة للمضايقات، لكنّ بعضهم تاب فيما بعد.

وبعدما انتشر الحكم الشّيوعيّ في البلدَين، قام بعض المسيحيّين بالهرب إلى الخارج.

أخيرًا، لجأ المسيحيّون إلى أنواع كثيرة من الدّفاع القانونيّ والمقاومة. فرفعوا قضيتهم بهدوء إلى السّلطة الدّستوريّة والقضائية، وأجروا مفاوضات مع الحكومة، ونظّموا مسيرات كبرى لتخجيل المسؤولين الذين ارتكبوا مظالم شنيعة بحّقهم، واكتساب تأييد الكنائس وغيرها من المنظّمات في الخارج. ومن أمثلة ذلك، أنّ النّاشطين المسيحيّين وصلوا إلى محفوظات الدّولة واكتشفوا مخطّطات لاستئصال المسيحيّة من فِيتْنام. بعد ذلك عقد النّاشطون اتفاقات مع مؤيّديهم في الخارج، وحصلوا على سيلٍ من العرائض المناوئة للحكومة في الدّاخل والخارج. لكنّ نتيجة اللجوء إلى الوسائل القانونية وإلى الاحتجاج كانت محدودة.

روسيا
وآسيا الوسطى

روسيا

في عهد فلاديمير بوتين، بلغت العلاقة بين الكنيسة الأرثوذكسيّة والدّولة الروسيّة أوثق ما يمكن أن تكون عليه منذ عهد القياصرة. فأمسى المسيحيّون غير الأرثوذكسيّين، الذين يشكّلون 5% من مجموع السكّان، هم الذين يَشْكون من المضايقات. وهذا يشمل طوائف كثيرة، منها البروتستانت والكاثوليك والمرمون وشهود يهوه. صحيح أنّ الاضطهاد ليس ظاهرًا كما هي الحال في الصّين أو العربيّة السعوديّة. لكنّ الحكومات القوميّة والاقليميّة والمحلّيّة في روسيا، تحدّ الكثير من الحرّيّة الدّينيّة. أما هدفها الرئيسيّ فهو أن تحدّ أيضًا من زيادة عدد الإنجيليّين وحيويّتهم، ومن المعونة التي يتلقّاها بعضهم من الغرب.

هنالك نوع من القمع يدعو إلى القلق بشكل خاص، وهو الطريقة الانتقائيّة المتفاوتة التي تختارها السّلطات في معاملة

الجماعات المسيحيّة. فالقانون الذي صدر عام 1997 يجعل التّسجيل في الكنيسة عسيرًا ويتّخذ إجراءات صارمة ضدّ نشاط المبشّرين. والقانون الذي صدر عام 2012 يحدّ كميّة الأموال الواردة من الخارج. وتستند السّلطات إلى هذا التّشريع لتمنع الأنشطة الدّينيّة وتلاحقها قضائيًّا. من أمثلة ذلك أن قسّيسًا بروتستانتيًّا اعتُقل وسُجن في شبه جزيرة القرم في نيسان/أبريل عام 2015، لأنّه كان يبشّر في الشّارع، ثمّ أُطلق سراحه بعد ثلاثة أيّام. وكان واحدا من الكثيرين الذين يتعرّضون للمضايقات في البلاد. ومن أنواع القمع أيضًا المضايقات التي تقوم بها الدّولة، وتحقيرها العلنيّ لبعض الكنائس. أخيرًا، ثمّة عدد من التحدّيات ناجم عن مبالغة الدّولة في دعم الكنيسة الرّوسيّة الأرثوذكسيّة، وإغداق المال عليها لأنّها صخرة الهويّة القوميّة. وذلك الدّعم ليس في الواقع سوى تمييز ضدّ الكنائس المسيحيّة غير الأرثوذكسيّة، المحرومة من هذا المورد الماليّ.

إنّ معظم ردود الأقليّة المسيحيّة على هذه التّحدّيات يقع في صنف المشاركة. فقد ألّفوا مجموعة من المنظّمات الواقية لرفع أصواتهم المشتركة احتجاجًا على هذه الاجراءات القانونيّة والسّياسيّة، لا سيّما مسألة حريّتهم الدّينيّة. كما يشاركون بكثافة في تقديم الخدمات الاجتماعيّة، المتراوحة بين توفير المأوى للمشرّدين ومعالجة مدمني الخمر والمخدّرات، والشبيبة المعرّضة للمخاطر. كل ذلك يؤول إلى إعلاء شأن سمعتهم في المجتمع، و مساندتهم في إنشاء روابط مع شتّى المجتمعات والحكومات المحليّة. أخيرًا، تقدّم هذه الكنائس المساندة السّياسيّة للقضايا الخاصّة - وهي في معظمها اجتماعيّة محافِظة ، كشؤون الأسرة - الأمر الذي يُثبت وطنيّتها وولاءها لحكومة الرئيس بوتين. كما يهمّها بنوع خاصّ أن تُثبت أنّها ليست مِجَسّات للغرب، خلافًا للاتّهامات، التي غالبًا ما يوجّها إليها الرّوس المتطرّفون في وطنيّتهم. وفي بعض الحالات، تلجأ هذه الكنائس إلى ردود أقرب إلى النّجاة كالتستّر والاجتماع في الخفاء.

الجمهوريّات الآسيويّة الوُسطى

كان المسيحيّون في الجمهوريّات الآسيويّة الوسطى الخمس أوزباكستان وتُركمانستان وطَجاكستان وكَزاخستان وكِيرجستان – يعيشون تحت وطأة القمع الشّديد في الحقبة السوفييتيّة. وقد بقي المسيحيّون يعانون من حدّ حريّاتهم، بعدما نالت هذه الجمهوريّات استقلالها عقب انهيار الاتّحاد السّوفييتي عام 1991. ويشكّل المسلمون أكثر من 90% من سكّان هذه الأقطار، باستثناء كَزاخستان حيث تهبط النسبة إلى 70% . والذين هم روس عرقيًّا ويعتبرون أنفسهم مسيحيّين أرثوذكس، يشكّلون 25% من سكّان كزاخستان، وأقلّ من 7،7% في كيرجستان وأقلّ من 5% في كلّ من الجمهوريّتين الباقيتين. أمّا باقي المسيحيّين من كاثوليك وكثير من الكنائس البروتستانتيّة، فيشكّلون نسبة تتراوح بين 1 و 5% من الأهالي. وهنالك ظاهرة رئيسيّة ملحوظة برزت إلى حيّز الوجود في تلك المنطقة من آسيا في التّسعينات، وهي تكاثُر المبشّرين التّابعين للإنجيليّين والعَنْصَريّين وشهود يهوه والمرمون، الذين توفدهم مئات من المنظّمات التّبشيريّة، وكثير منها يتلقّى موارده الماليّة من الغرب. وأشدّ اضطهاد الدّولة للمسيحيّين ينحصر في هؤلاء المبشّرين، وقد ازداد عنفًا بين العشر والخمس عشرة سنة الأخيرة، وأحرز نتائج كبرى، لكن غير كاملة، في القضاء على المجهود التّبشيريّ.

جميع أنظمة الحكم في تلك البقعة هي علمانيّة، وتسيطر سيطرة شديدة على جميع الأديان. وكلّها تشعر بالقلق من جرّاء تكاثر الحركات الاسلاميّة في السّنوات الأخيرة، كما أنّها تخشى النّفوذ الغربيّ. أمّا الاضطهاد الذي تشنّه، فهو شبيه بالخنق البيروقراطيّ الذي كان سائدًا في الحقبة السّوفييتيّة.

إنّ هذه الحكومات الخمس تفرض نظام التّسجيل، وتصدر قوانين ضدّ المبشّرين وضدّ التنشئة الدّينيّة للشبيبة، بغية القضاء على هذه الكنائس التي ترى فيها أخطارًا، بينما تعامل الكنيسة الرّوسيّة الأرثوذكسيّة بلين نسبيّ، وتقيم معها ومع القادة المسلمين السنّيين تحالفًا هادفًا. كما يعاني المسيحيّون تمييزًا صارخًا من قِبَل الأهالي، الذين يستبعدونهم عن الوظائف ويضايقونهم ويعاملونهم بجفاء.

لقد ردّ المسيحيّون عمومًا على هذا الاضطهاد بأساليب النّجاة. أمّا اعتماد الردّ السّياسيّ بالمشاركة والمجابهة، فقد كان متفرقًا ومحدودًا. ومنذ الثّمانينات، أقدم كثير من الكاثوليك والبروتستانت المتمسّكين بالعادات العريقة (كاللوثريّين) والرّوس الأرثوذكس ، على الهجرة من تلك المنطقة، لأسباب لا تقتصر على الدّين بل تعود أيضًا إلى اعتبارات عرقيّة واقتصاديّة.

واستمرّت بعض الكنائس في مواصلة العبادة في الخفاء والتّبشير السّرّيّ. كما أنّ في معظم تلك الأقطار، كنائس تقدّم قسطًا من الخدمات الاجتماعيّة، لكنّها تخضع لرقابة مشدّدة. ودخلت منظّمات دينيّة أخرى المنطقة بذريعة تنشيط النموّ الاقتصاديّ. غير أنّ الكنائس المحليّة تكره اللجوء إلى خارج حدود البلاد طلبًا للمساعدة، مع أنّ بعضها يقيم علاقات مع الهيئات التي تذود عن حقوق الانسان، ومع وسائل الإعلام الدّوليّة، والسّفارات الأميركيّة، والمنظّمات القانونيّة لقائمة ما وراء البحار. وهنالك حوار محدود النّطاق بين الكنائس والحكومات، وبين الكنائس ذاتها، وبين الكنائس والأديان الأخرى، لكنْ فقط في كيرجستان وكزاخستان، اللتين هما نسبيًّا أقلّ قمعًا من الحكومات الأخرى.

نستثني من هذا النّمط القمعيّ الكنيسة الروسيّة الأرثوذكسيّة،

التي تحظى بعلاقة تعاونيّة مع حكومات تلك المنطقة. وذلك بمكّنها من استرجاع الممتلكات التي كانت قد صودرت في عهد الاستعمار الرّوسيّ السّابق، والقيام بنشاطها بحرّيّة،

وعرقلة الكنائس المنافسة. كما أن ذلك يمكّن الحكومات من إرضاء روسيا، وإيقاف مغادرة الذين هم من عرق روسيّ، والحصول على مساعدة منها للقضاء على المبشّرين البروتستانت، الذين يعتبرونهم عملاء للغرب.

ملاحظة بشأن "الغرب"

نشأت في الآونة الأخيرة في الغرب، نزعات للحدّ من حرّيّة المسيحيّين الدّينيّة، تبعتها نقاشات حادّة بشأن تلك الميول.

للفظة "الغرب" مفهوم غامض واسع النّطاق، يشمل الجوانب الثّقافيّة والجغرافيّة. أمّا في بحثنا هذا، فالمقصود هو

الدّيموقراطيّات المتحرّرة القائمة على أُسُس دستوريّة متينة في العالم، ومعظمها يقع في المناطق الآهلة بأغلبيّة مسيحيّة في أوروبا الغربيّة والوسطى، والولايات المتّحدة وكندا، ومعظم أقطار أميركا اللاتينيّة، وأُستراليا وآسيا الجنوبيّة. ومعظم هذه الدّيموقراطيّات تشغل أعلى مرتبة في العالم بممارسة الحرّيّة الدّينيّة. ونكاد لا نجد في أيٍّ منها، انتهاكًا للحرّيّة الدّينية وحقوق الانسان، على النّحو الذي دعوناه اضطهادا. نستثني من هذه الدّيموقراطيّات كوبا، حيث لا يزال نظام حكمها الشّيوعيّ يحدّ بشدّة من سلطة الكنائس المسيحيّة وأنشطتها. وكولومبيا حيث قُتل مئات من المسيحيّين في نزاع مسلّح يدور منذ عقود. والمكسيك حيث لا تزال قوانينها تتضمّن عناصر من سيطرة الدّولة العلمانيّة السّابقة على الدّين، ولا يزال كبار تجّار المخدّرات يقتلون المسيحيّين الذين يعترضون سبيلهم، ويقوم الكاثوليك المتزمّتون في بعض أنحاء البلاد بمضايقة الذين انشقّوا عن الكنيسة الكاثوليكيّة.

إنّ المسيحيّين في الغرب لا يعانون عمومًا قمعًا قاسيًا، لكنّهم يتعرّضون إلى حدّ جدّيّ من حريّتهم الدّينيّة، لا سيّما في ما يتعلّق بموقفهم العقائديّ من شؤون الجنس والزّواج وقُدسيّة الحياة البشريّة. وتفيد تقارير مركز پيُو للأبحاث، للفترة الممتدّة من 2007 إلى 2013، أنّ القيود الحكوميّة المفروضة على الحرّيّة الدّينيّة، قد زادت في 37 بلدًا من مجموع 43 بلدًا في أوروبا، وكذلك في كندا والولايات المتحدة، بينما ازداد العداء الاجتماعيّ في 38 بلدًا من جموع 43.

وقد وصف البابا فرنسيس تلك القيود بأنّها "اضطهاد مهذّب"، ملمّحًا بذلك إلى أنّها مماثلة للاضطهاد السّافر، من حيث نوعها، وربّما أيضًا من حيث حدّتها. انّ الإيديولوجيّة العلمانيّة هي سبب فرض تلك القيود التي تنطوي ضمنًا على نفقات ماديّة باهظة للمؤمنين المسيحيّين، نظرًا لتمسّكهم بعقائدهم التّقليديّة، وهي تُثقل كاهل التجّار والجامعات والمدارس والطّلبة وذوي المناصب العامّة والموظّفين والمواطنين الذين إمّا عُزلوا من وظائفهم أو غُرّموا أو حُرموا من رُخصهم أو طُردوا من الحَرَم الجامعيّ أو مُنعوا بأيّ شكل آخر من أن يعيشوا بموجب معتقداتهم. أمّا المسيحيّون فردّوا على تلك الإجراءات بالمشاركة والمجابهة التي تتيحها الدّيموقراطيّات المنفتحة: التّقاضي وسواه من الوسائل القانونيّة، والمساندة المعنويّة، والمساعي لاستصدار قوانين تشريعيّة وإداريّة ملائمة، والتّعاون، والتّساوم - لا سيّما بشأن الإعفاءات التي تقتضيها حرمة الضّمير- والتّربية والجدال الفكريّ، والعمل على تكييف الثّقافة.

النّتائج الرئيسيّة

ما هي النتائج الرئيسيّة التي أسفرت عنها هذه الدّراسة بشأن الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد؟ نفتتح الجواب بسرد الأرقام التي توضح نسبة ما وجدنا من ردود في الفئات الثّلاث التّالية: النّجاة والمشاركة والمجابهة.

تواتر استراتيجيّة الرّدود

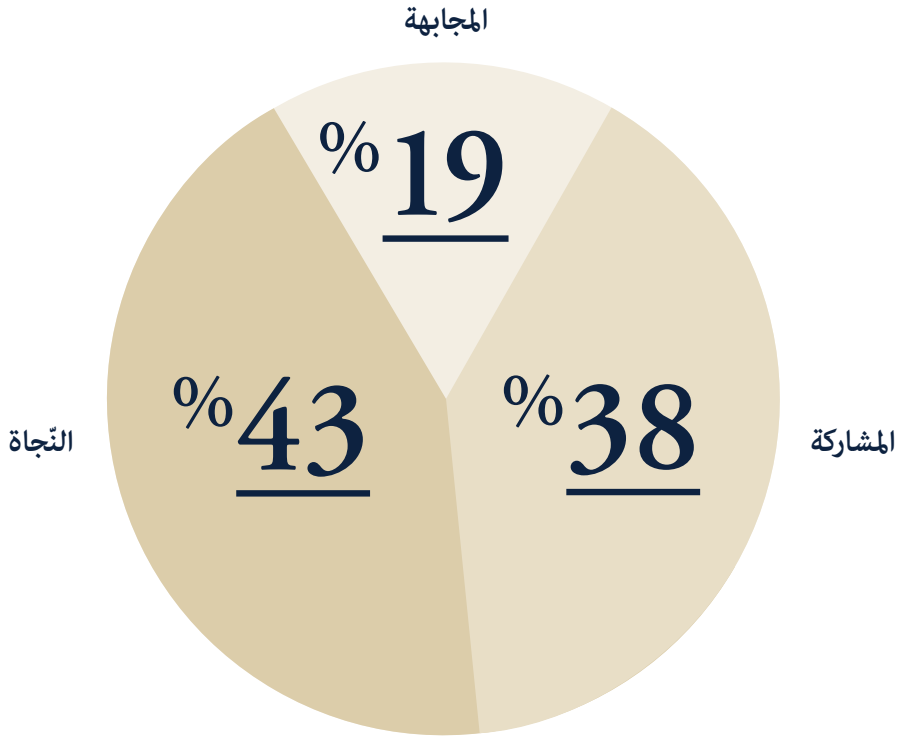

النّتيجة الأولى استراتيجيّات النّجاة

في معظم الأحيان، تعتنق الجماعات المسيحيّة استراتيجيّة النّجاة. من الواضح أن هذه الاستراتيجيّة هي أضعف نوع للوقاية من الاضطهاد، لكنّها غالبا ما تولّد الابتكار والتّصميم والبسالة.

ففي معظم الأحيان يلجأ المسيحيّون إلى طُرُق النّجاة ردًّا على الاضطهاد. وهذه الطُّرُق تشكّل 43% من مجموع الرّدود. ولا عجب في ذلك. فعندما تتعرّض الجماعات المسيحيّة إلى الاضطهاد، يحاول كثيرون أن يضمنوا البقاء على قيد الحياة، في الدّرجة الأولى. وهم يميلون إلى الاعتقاد أنّه لا سبيل لهم سوى هذا الاختيار.

نرى أنّ هذه الاستراتيجيّة هي أضعف نوع للوقاية من الاضطهاد. وهذا يعني أنّها تقتضي اقلّ حدّ ممكن من العمل الفعّال المباشر لمضادّة الجانب المضطهِد . ولئن كانت استراتيجيّة النّجاة أضعف وسيلة للوقاية من الاضطهاد، فلا يجوز أن نستنتج من ذلك أنّها حلّ كسول. صحيح أنّها لا تجابه المضطهَد. ولكنّها غالبًا ما تكون مبعثًا للابتكار والبسالة والحنكة والتأنّي.

إنّ أساليب النّجاة تستحقّ التّقدير، عندما يختارها المسيحيّون بعد تفكير مليّ في أثناء النّزاعات المسلّحة وحالات القمع الشّديد. ففي كل من العراق وسورية، آثر بعض المسيحيّين البقاء على الهرب من القتال المحيط بهم، وذلك صيانةً لبقاء جماعاتهم في وطنهم. فهذه الجماعات التي يرتقي تاريخها إلى القرون المسيحيّة الأولى، تحمل تراثًا تاريخيًّا لا يقدَّر بثمن، فضلا عن حياة الإيمان التي تحياها. وفي العراق، أمر البطريرك روفائيل ساكو الأوّل الكهنة الذين هربوا إلى ما وراء البحار بأن يرجعوا إلى العراق للبقاء مع جماعاتهم المسيحيّة.

وفي عدد من الأقطار التي تناولها بحثنا، لجأت الكنائس المسيحيّة إلى الخفاء للبقاء على قيد الحياة. مثلا، بعدما اتّخذت حكومات آسيا الوسطى إجراءات صارمة بحقّ الكنائس التي تمارس التّبشير العلنيّ، واصلت بعض الكنائس العبادة، وتدريس الكتاب المقدّس، وتوزيع النّشرات، لكنْ سرًّا. ومن الصّين وصلتنا رواية رائعة عن الكنائس البروتستانتيّة التي واظبت على التّبشير أثناء الثّورة الثّقافيّة، بينما كانت الحكومة تحاول إغلاق الكنائس المسيحيّة. هذه البطولة أدّت إلى نموّ الكنيسة المسيحيّة في تلك الفترة، وهيّأت الظروف المؤاتية لازدياد هذا النموّ فيما بعد. وأظهر بحثنا أنّ القساوسة المسجونين في إيران وفِيْتْنام وسواهما

ردّوا على الاضطهاد أحيانًا بإقناع جلّاديهم أن يعتنقوا الإيمان المسيحيّ.

أنّ هذا الردّ الوقائيّ على الاضطهاد الطّاغي، كثيرًا ما تأهّبوا له بتوقّعهم حدوثه، وتصميمهم على الابتهاج في العذاب، طبقًا لما ينصّ عليه اللّاهوت المسيحيّ. وقد سبق للرسول بولس الذي تحمّل الاضطهاد هو أيضًا أن حذّر الكنائس بقوله:" انّ جميع الذين يريدون أن يحيوا حياة التّقوى في المسيح يسوع يُضطَهَدون." (2 تيموثاوس 12:3). وذهب القسّ دِنْه ثْيان تو، الذي كان يخدم كنيسة بيتيّة في فِيْتْنام، إلى حدّ أنّه صمّم دورة تدريبيّة للقادة المسيحيّين بعنوان "متى لو أتى دورنا غدًا؟". وفيه يهيّئ المؤمنين لأن يكونوا مستعدّين للاعتقال والذّهاب إلى السّجن، كما حدث له. وينصّ كتابه حتّى على تحضير حقيبة صغيرة توضع فيها الأدوات الشّخصيّة الضّرورية اللّازمة، ليأخذها المضطهَد معه دونما تأخّر!

عندما يتكيّف المسيحيّون لمجاملة الأنظمة القمعيّة، فإنّهم قد يعرّضون صفاء إيمانهم وشهادتهم للشّبهات، لكنّهم غالبًا ما يفعلون ذلك بأساليب مبتكَرة. ففي إيران والعربيّة السّعوديّة يحاولون أن يُظهروا ولاءهم للأنظمة الحاكمة واستياءهم من الاستعمار الغربيّ الجديد. وفي الصّين، يتّسم المسيحيّون الذين اختاروا ألّا يختبئوا بكثير من المهارة واللّباقة في التّعاطف مع السّلطات الحاكمة. وفي إيران، غالبًا ما يُخفي المسيحيّون إيمانهم، فيتجنّبون الإعراب عنه، باذلين وسعهم لكي لا يُبدوا أي فارق بينهم وبين المحيط الثّقافيّ الاسلاميّ.

إن هذه الاجراءات ليس من شأنها أن تثير حتمًا الاشتباه في إيمانهم. فالرسالة الثّانية إلى ديوغنيتوس التي ترتقي إلى القرن الثّاني، تحثّ المسيحيّين على أن يشاركوا في ثقافة المحيط الذي يعيشون فيه، ولو كان وطنهم الحقيقيّ في السّماء. وفي أيّامنا يقوم المسيحيّون بإبداء الاحترام للسّلطات الحاكمة، لكي يتمكّنوا من العبادة الآمنة الأصيلة وراء أبواب مغلقة.

الحقيقة أنّ أساليب البقاء على قيد الحياة غالبًا ما تكون تفاعليّة. ويجدر بنا أن نكرّر هنا نقطة أشرنا إليها أعلاه، وهي أنّ هذا البحث يقتصر على وصف الأحداث، دون أن يتناول التقييم الأخلاقيّ، والحكم على الاختيارات التي يتّخذها المسيحيّون في ظروف عسيرة مرهقة. فمع أنّ الكنائس في آسيا الوسطى واصلت التّبشير في السّنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، إلّا أنّها قلّصت نشاطها. وقد فضّل عشرات ألوف من المسيحيّن أن يهربوا من سورية والعراق وليبيا ونيجيريا وإقليم أوديشا في الهند وغير ذلك من الأقطار. بينما سواهم من المسيحيّين أعلنوا مُكرَهين ولاءهم للدكتاتوريّين معمّر القذافي في ليبيا وصدّام حسين في العراق، وبشّار الأسد في سورية، وحسني مبارك (والآن عبد الفتّاح السّيسيّ) في مصر، نظرًا لما قدّمه أولئك الحكّام من حماية لهم ولو كانت غير كافية ومتقلّبة.

وفي بعض الحالات، اصطفّ المسيحيّون علنًا إلى جانب الحكّام الذين يضطّهدونهم. ففي العقود الأولى القليلة من قيام الجمهوريّة الشّعبيّة في الصّين، اعتنق بعض القادة المسيحيّين بحماس التّجربة الشّيوعيّة (مستندين أحيانا إلى تعليم الانجيل الاجتماعيّ) وأعلنوا ولاءهم لنظام الحكم. لكنْ لا نرى من أمثالهم إلّا القليل حاليًّا. كذلك القول في آسيا الوسطى، حيث تتعاون الكنيسة الرّوسيّة الأرثوذكسيّة تعاونًا وثيقًا مع الحكومات العلمانيّة في قمع الكنائس التّبشيريّة الصّغرى.

النّتيجة الثّانية استراتيجيّات المشاركة

إن استراتيجيّات المشاركة تأتي في المرتبة الثّانية بين الرّدود الشّائعة. ففي هذه الحالات، تحاول الجماعات المسيحيّة ضمان حرّيّتها الدّينيّة بإقامة روابط مع غيرها من مختلف الأطراف، بما فيها الجماعات المسيحيّة الأخرى، والأديان غير المسيحيّة، والشخصيّات العلمانيّة.

إنّ الجماعات المسيحيّة المعرّضة إلى الاضطهاد، غالبًا ما تتخطّى استراتيجيّات البقاء، وتحاول أن تضمن حرّيّتها الدّينيّة بإنشاء شبكات للتّواصل، وإقامة علا قات، وإنشاء مؤسسات، وابتكار أساليب عمل جديدة. وإنّنا لنجد استراتيجيّات المشاركة على جميع مستويات الاضطهاد، لكنّها أنجح ما تكون في البيئات التي يتزامن فيها الاضطهاد، مع توفّر الفُرص الملائمة للعمل والتّعبير عن الرأي، كباكستان والهند وسريلانكا ونيجيريا وكينيا وإندونيسيا. وهذه الاستراتيجيّات تشكّل 38% من مجموع الرّدود.

إنّ العزلة هي من أشدّ العقبات التي تجابه الكنائس المضطهَدة. لذا تحاول الأنظمة المضطهِدة وأعوانها من الجماعات المسلّحة، أن ترغم الجماعات المسيحيّة على البقاء في العزلة والخفاء والظّلام. ليس إذن من قبيل الصّدفة، أن تكون كوريا الشّماليّة هي البلد الذي يضطهِد المسيحيّين إلى اقسى حدّ، وفي الوقت ذاته البلد الذي نكاد لا نعرف شيئًا عن محنة المسيحيّين المضطهَدين فيه,

وباستراتيجيّات المشاركة، تكافح الجماعات المسيحيّة العزلة، إذ تُنشئ اتّصالات بالكنائس المسيحيّة الأخرى، والأديان الأخرى، والأحزاب السّياسيّة، والمنظّمات النّاشطة غير الحكوميّة، والحلفاء خارج البلاد، بما في ذلك الأمم المتّحدة، ومنظّمات الذّود عن حقوق الانسان، والحكومات الأخرى، والأعضاء المنتمين إلى الكنيسة المضطهَدة. وفي روسيا، تغلّبت الكنائس الصغرى غير الرّوسية الأرثوذكسيّة، على التّمييز وحرمان الحرّيّة، بإقامة مظلّة من المشاركات. وفي اندونيسيا، كانت أهمّ استراتيجيّة نهجتها الكنائس المسيحيّة لمكافحة العدوان والتعصّب الإسلاميّ، هي تقوية روابطها مع الفئات الإسلاميّة الأهليّة - ومنها المنظّمات الإسلاميّة الكبرى - الملتزمة بالتّسامح العريق الوارد في مبادئ الپانْتشاسيلا. وكثيرًا ما أسفرت هذه الرّوابط عن استنكارات للاضطهاد تثير أعمق المشاعر في القلوب، كالتي حصلت في مصر، عندما تطوّع المسلمون وطوّقوا الكنائس المسيحيّة لحماية الأقباط في أثناء عبادتهم، كما تطوعّ الأقباط وردّوا على المكرمة بمثلها، لحماية المسلمين في مطلع 2011 عندما احتدمت أعمال العنف الدّينيّ.

ومن الأشكال التي تتّخذها استراتيجية المشاركة، تقديم الخدمات الاجتماعيّة. ونظرًا للرّسالة الانسانيّة التي تضطّلع بها الجماعات المسيحيّة، فإنّها مزوّدة على نحو خارق، بما يلزم لمعالجة العاهات الاجتماعيّة، كالمشافي ومراكز التأهيل، وإغاثة المدمنين، والمياتم، و مآوي المشرّدين، إلى غير ذلك من الخدمات. وعندما يقدّم المسيحيّون هذه الخدمات، فإنّهم يُنشئون روابط اجتماعية ويضطلعون بمهامّ تقدّرها الحكومات، الأمر الذي يؤول إلى دعم حرّيّتهم.

ولا يغرب عن بالنا، أنّ الصّفح هو جزء من استراتيجيّة المشاركة، لأنّه يفترض التغلّب على الضّغينة، والتخلّي عن الثّأر، إضافةً إلى دعوة المذنب إلى الاهتداء، وذلك نوع من بناء المشاركة. من أمثلة ذلك، أنّ كريستيان دوشيرجه، رئيس رهبان تِبهيرين في الجزائر، الذي كان يتوقّع الاستشهاد، واستُشهِد فعلًا مع رفاقه في اضطرابات عام 1996، كتب رسالة إلى المزمعين أن يقتلوه، يصفح فيها عنهم مسبقًا، ويدعوهم إلى مستقبل من التّعايش المشترك في جوّ من الحرّيّة. فالمغفرة هي أسمى ما تتميّز به الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد، إذ يرى فيها، مَن يمارسونها، اقتداءً أصيلًا بالمسيح.

النّتيجة الثّالثة استراتيجيّات المجابهة

إنّ استراتيجيّة المجابهة هي أقلّ الرّدود شيوعًا. وهدفها الشّهادة للإيمان، وفضح المظالم وإنهاؤها، واستنفار النّاس لمعارضة الظّلم واستبداله بالحرّيّة الدّينيّة.

واستراتيجيّة المجابهة هي أقلّ الرّدود انتشارًا، وتشكّل 19% من مجموع الرّدود. يمارسونها على أمل فضح المظالم، واستنفار الآخرين لمعارضة الظّلم، والأهمّ من كل شيء، لوقف الظّلم واستبداله بالحرّيّة الدّينيّة.

هذه الاستراتيجيّة نجدها على جميع مستويات الاضطهاد مع بعض الفروق النّاجمة عن اختلاف الظّروف. ففي أنظمة الحكم السّياسيّة التي هي منفتحة نسبيًّا، تتّخذ المجابهة غالبًا شكل مظاهرات، وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، أو اللجوء إلى القضاء لإعادة الحقّ إلى نصابه. وفي ستّة أقطار - هي سورية والعراق ونيجيريا وكينيا وإندونيسيا والهند- اتّخذت المجابهة شكل مقاومة مسلّحة، غير موجّهة إلى نظام الحكم ذاته، بل ضدّ الجماعات المسلّحة التي أخفقت الحكومة في حماية الجماعات المسيحيّة منها.

استراتيجيّة المجابهة هي ايضًا أخطر الرّدود ومن شأنها أن تجرّ الدّولة إلى القمع. ولا ريب أنّ ذلك ينطبق أكثر ما يكون

على الاستشهاد والسّجن (اللذين يشكّلان ردًّا، لا مصيرًا) عندما يعلن المسيحيّون إيمانهم على الملأ، مع وعيهم الكامل للعواقب، وموافقتهم التّامّة عليها. إنّ كلمة "استشهاد" في اللغات الأوروبيّة مشتقّة من لفظة يونانيّة معناها "شهادة"

وتجسّم التّعبير عن الحرّيّة المسيحيّة على أكمل وجه، مؤكّدة أنّ ذلك الإيمان لا يمكن استئصاله، حتّى ولا بالموت. إنّ الاستشهاد، تمامًا كالصّفح والمغفرة، هو عمل بنّاء لأنّه نداء إلى إقامة عالم عادل. فعندما وافق القادة الصينيّون الكاثوليك والبروتستانت، على أن يُسجَنوا طوال عقود، جزاءً لرفضهم الانتساب إلى الصّيغة الكنسيّة الرسميّة، التي ابتدعتها الحكومة الصّينيّة، وكذلك عندما انبرى شاهباز بهوتي في باكستان يدافع عن الأقليّات المضطهَدة، وهو يعلم تمام العلم، أنّ مصيره قد يكون الاستشهاد، فإنّهم أدّوا شهادةً ليس لإلههم فحسب، بل أيضًا لكرامة جميع النّاس، مسيحيّين كانوا أم غير مسيحيّين.

ومع ذلك، فإنّ هذه الأمثلة المفجعة المثيرة للانتباه، تبقى نادرة. أجَل، ليس من النّادر أن يُقتل كثير من المسيحيّين سنويًّا من أجل إيمانهم، إلّا انّه من غير المألوف أن نرى

شهيدًا يشتهر على النّطاق المحلّي أو الدّولي، على نحوٍ يمكّنه باستشهاده من الضّغط الجدّيّ على الحكومة المضطهِدة.

النّتيجة الرّابعة اللّاعنف

الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد تبهر النّظر بكونها خالية من العنف، ولا تنطوي على أعمال إرهابيّة إلّا في ما ندر.

إنّ البحث الذي يستند إليه هذا التّقرير، يوضح أنّه نادرًا ما تلجأ الجماعات المسيحيّة إلى حمل السّلاح ضد مضطهِديها. ولمّا كانت الجماعات المسيحيّة عمومًا ضئيلة، فقد يبدو بديهيًّا للوهلة الأولى أنّها ستلجأ إلى الإرهاب، الذي هو عادة سلاح الضّعيف، دفاعًا عن نفسها ضدّ الاعتداء. والواقع أنّ المسيحيّين، إذا لجأوا إلى وسائل العنف، فإنّهم يفعلون ذلك عادة ليدافعوا عن أنفسهم ضدّ الاعتداءات المكشوفة التي تقوم بها جماعات مسلّحة. وغالبًا أيضًا ما يعيشون جنبًا إلى جنب ويتجادلون مع سواهم من المسيحيّين الذين ينبذون العنف.

ففي شمال نيجيريا مثلًا، حيث وقعت معظم اعتداءات بوكو حرام على المسيحيّين، يقوم هؤلاء بمناقشة أخلاقيّة استعمال القوّة، لمعرفة ما قد تنطوي عليه من حنكة استراتيجيّة وطاقة قَسريّة. لكنْ في نهاية المطاف، لم يحمل السّلاح سوى أقليّة ضئيلة، بينما اختارت الأغلبيّة الحوار بين الأديان. وقد جرت مناقشات مماثلة بين مسيحيّي إندونيسيا أثناء أعمال العنف التي جرت في مالوكو بين 1999 و 2003.

وفي العراق وسورية، حيث تدور رحى حرب أهليّة واسعة النّطاق، شكّل بعض المسيحيّين كتائب مسلّحة دفاعًا عن أنفسهم، واسترجاعًا لأراضيهم وثرواتهم، وانْتِقامًا من الدّولة الاسلاميّة، ولإقامة منطقة آمنة للمسيحيّين وسواهم من الأقليّات الدّينيّة. وفي معظم الأحيان تمّ اتّخاذ هذه الإجراءات

بالتّنسيق مع ما تقوم به الحكومة، أو إضافةً إلى ما تقوم به، لحمايتهم من المعتدين غير التّابعين للدّولة، وليس لمعارضة أيّ نظام حكم قائم. وفي بعض الحالات النّادرة، أقدم المسيحيّون في إندونيسيا عل قتل المدنيّين، بما فيهم المسلمين، أثناء الاشتباكات التي جرت بين 1999 و2003، وذلك ردًّا على ما قام به الهندوسيّون من أعمال الشغب في كِنْدهامال، وفي حالة خارجة عن نطاق هذا التّقرير، حدث ذلك أيضًا في جمهوريّة أفريقيا الوسطى.

كيف يمكن تفسير هذا المستوى المنخفض من العنف ردًّا على الاضطهاد؟ من الأجوبة المحتملة، انتشار نظريّة الحرب العادلة بين المسيحيّين، لا سيّما الكاثوليك وطائفة البروتستانت المتمسّكة بالتّقليد، وهي نظريّة تجيز استخدام القوّة المسلّحة، لكن فقط دفاعًا عن النّفس ضدّ اعتداء على الجماعة، فضلا عن أنّها تحرّم أيّ قتل متعمّد للمدنيّين.

أمّا المسيحيّون الذين يعارضون نظريّة الحرب العادلة، فهم عمومًا من دعاة السّلام الذين ينبذون القتل بأي حال من الأحوال. ومع أنّ المسيحيّين قادرون على استخدام العنف، حتّى ضدّ الأبرياء أحيانًا، فإنّ عقيدتهم المتعلّقة باستخدام القوّة المسلّحة، تحرّم عليهم اللجوء إلى العنف في معظم حالات الاضطهاد. ومن الأجوبة المحتملة الأخرى أنّ الأعراف المسيحيّة العريقة والرّوحانيّة المسيحيّة، تنطوي على تعاليم تتيح للمسيحيّين أن يبتكروا أشكالًا بديلة للردّ ، من شأنها أن تعيد الحقّ إلى نصابه، بدلا من مواصلة العنف.

النّتيجة الخامسة تأثير اللّاهوت

إنّ اللّاهوت، وخوصًا اللّاهوت المتعلّق بالجماعة المسيحيّة المتألّمة والكنيسة والثّقافة، يؤثّر في ردّ الجماعة على الاضطهاد.

هنالك عوامل كثيرة تساعد علي تفسير الرّدود المسيحيّة عند الاضطهاد، ومنها مستوى الاضطهاد ونوعه، وحجم الجماعة المسيحيّة نسبةً إلى السّكّان الذين يحيطون بها، وتاريخ الجماعة في البقعة المعيّنة، ونوعيّة القيادة المُشرفة عل تلك الجماعة.

وثمّة عامل هامّ آخر هو التزام الجماعة اللّاهوتيّ بشأن التّبشير، والحوار بين الأديان، واستخدام القوّة، وهدف الدّولة

المضطهِدة، والمفهوم الثّقافيّ، ودور الاضطهاد في الحياة المسيحيّة. إنّ بعض الجماعات المسيحيّة ترى في الاضطهاد إرادة الله، ومحنة علينا أن نتحمّلها وفقًا لما ورد في الكتاب المقدّس، وربّما رأت فيه أيضًا علامة لنهاية العالم، حيث سيعود السيّد المسيح ليغلب الشرّ عنوةً، ويخلّص أتباعه المضطهَدين.

لكنّ منهم أيضًا، مَن يؤوِّل الاضطهاد، ليس كإرادة لله، بل كشرّ ينبغي علينا أن نقاومه بجميع الوسائل المشروعة ونهزمه، حتّى لو كان متوقَّعًا.

وكما ذكرنا في النّتيجة الرّابعة، فانّ الجماعات المسيحيّة

تعتمد أيضًا على معرفة الوسائل التي يمكن تبريرها في الردّ على الاضطهاد، فمنهم مَن يحبّذ استخدام القوّة، ومنهم مَن يفضّل اللّاعنف، و منهم من يُجيز استخدام القوّة. كما يختلف المسيحيّون أيضًا في جدوى الحوار بين الأديان، وفي ما للّغة والثّقافة والقواعد الاجتماعيّة القياسيّة في بلدهم من معنى وقيمة.

في أماكن كثيرة، نرى أنّ الجماعات المسيحيّة التي لها مفاهيم لاهوتيّة مختلفة بشأن الأمور السّياسيّة، تردّ بشكل مختلف على الاضطهاد. ففي نيجيريا، يختلف المسيحيّون الذين يجابهون بوكو حرام، على الحوار الدّينيّ واستخدام القوّة. غير أنّ الكاثوليك والطّوائف البروتستانتيّة الرّئيسيّة، يحبّذون، بشكل متفاوت، الحوار الدّينيّ وإقامة روابط مع المسلمين، بينما الإنجيليّون منقسمون بين مَن يرغب في حمل السّلاح ومَن يرى أنّ الشّهادة والإمساك عن الثّأر، هما السّبيل الذي يدعو الكتاب المقدّس المؤمنين إلى نهجه. أمّا في فِيتْنام ولاوس فقد اعتنق الإنجيليّون مبدأ عدم التدخّل في الشّؤون السّياسيّة، منذ انقسام فِيتْنام عام 1954، بينما ينقسم الكاثوليك بين من يحتجّ علنًا على المظالم، ومَن يُمسك عن الاحتجاج.

النتيجة السادسة انّ استراتيجيّة المجابهة هي الأقلّ شيوعًا.

والمسيحيّون الإنجيليّون والعَنْصريّون هم أكثر احتمالا في أن يتعرّضوا إلى الاضطهاد من باقي البروتستانت والكاثوليك والأرثوذكس وسواهم من المسيحيّين المنتمين إلى الكنائس القديمة. أمّا في الردّ على الاضطهاد، فانّ المسيحيّين الإنجيليّين والعَنْصَريّين هم أكثر احتمالا أن ينهجوا سبيل البقاء على قيد الحياة أو سبيل المجابهة، من أن يلجأوا إلى استراتيجيّة المشاركة. بينما معظم المسيحيّين البروتستانت والكاثوليك والأرثوذكس هم أكثر احتمالا أن يردّوا بالمشاركة.

وتفيد مجموعة واسعة من نماذج الرّدود تشمل العالم، انّ البروتستانت الإنجيليّين والعَنْصَريّين، يميلون إلى الردّ على الاضطهاد بمجابهة الأنظمة والفئات الاجتماعيّة التي تنكر الحرّيّة الدّينيّة على المسيحيّين، أكثر من مسيحيّي الكنائس الأخرى. ويمكن تفسير هذا الموقف بثلاثة أسباب. الأوّل هو أنّهم نسبيًّا حديثو العهد في الوصول إلى أقطار كثيرة. لذا لم يُنشئوا وسائل تواصُل مع السكّان والحكومات، كسواهم من سائر الكنائس التي لها تاريخ ينطوي على بضعة عقود أو قرون في مناطق معيّنة. والسبب الثّاني هو أنّ الحكومات المضطهِدة غالبًا ما تعتقد أنّ الإنجيليّين والعَنْصَريّين، يتلقّون دعمًا من الغرب وأنّ لهم فيه حلفاء.

والسبب الثّالث هو أن الإنجيليّين والعَنْصَريّين يميلون إلى الاعتقاد أنّ التّبشير والاهتداء حدَثان متزامنان، ملحّان، يتمّان أحيانًا بشكل مثير. وبالتّالي فإنّهم يتوقّعون الاضطهاد ويتأهّبون لأن يتحمّلوه.

نظرًا لجميع هذه الأسباب فإنّ الحكومات وشعوبها هي أكثر ميلًا إلى اعتبارهم خطرًا يهدّد البلاد.

ما قدّمناه هو مجرّد عرض نموذجيّ، وليس ترابطًا كاملا بين الأسباب وحالات الاضطهاد. إنّ مسيحيّي الكنائس الأخرى يقومون بالتّبشير هم أيضًا، وأحيانًا بثمن باهظ، بينما يحاول الإنجيليّون والعَنْصَريّون أحيانًا أن يقيموا علاقات تعاون مع الحكومات. و هنالك عدد كبير من مختلف الكنائس يلجأ إلى الوسائل القانونيّة للمطالبة بالعدالة، وينهض بالخدمات الاجتماعيّة . غير أنّ ما قلناه آنفًا عن ردّ

الإنجيليّين والعَنْصَريّين النّموذجيّ، ينطبق تمامًا على وضعهم في روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، حيث يقوم الإنجيليّون والعَنْصَريّون بنشاطات تبشيريّة منذ انتهاء الحرب الباردة. كما ينطبق جيّدًا على وضعهم في إيران حيث يعانون قمعًا مستمرًّا بأقسى الأشكال. وفي الصّين ازداد عدد البروتستانت سريعًا بالتّبشير خلال الثّورة الثّقافيّة والعقود اللّاحقة. كذلك القول في نموّهم في نيجيريا وكينيا والهند وسريلانكا.

النّتيجة السابعة أكثر من ضحايا

كثافة الاضطهاد لا تفسّر الرّدود المسيحيّة إلّا جزئيًّا.

لا ريب أن المستوى والنّوع للاضطهاد الذي تعانيه الجماعات المسيحيّة، يؤثّران في اختيار الرّدّ وفعّاليته وحدوده. ففي أقسى حالات القمع، كما هي الحال في إيران والعربيّة السعوديّة، ، لا مجال لأيّ ردّ ناجع غير استراتيجيّة النّجاة. وكذلك في المجتمعات التي تمزّقها الحروب كالعراق وسورية، تتغلّب استراتيجيّة النّجاة على باقي الرّدود. ومع ذلك فإنّ بعض المسيحيّين حملوا السّلاح للمقاومة. وعلى نقيض ذلك، ففي المجتمعات التي تتيح مجالا للنّقاش وحرّيّة التّعبير، إذا قامت الدّولة بحرمان المسيحيّين من الحرّيّة الدّينيّة، فإنّ الجماعات المسيحيّة تجد فُرَصًا لاستخدام استراتيجيّة المشاركة وبعض أنواع المجابهة.

لكنّ لهذا التّحليل حدودًا، كما يتّضح بجلاء من الحالات التي تجابه فيها الجماعات المسيحيّة نفس المضايقات وتردّ عليها بأشكال مختلفة. روينا آنفًا، في معرض الكلام عن نيجيريا، كيف انّ الجماعات المسيحيّة المعرّضة لاعتداءات بوكو حرام، اختلفت في الاختيار بين الحوار الدّيني وحمل السّلاح.

كما رأينا أيضًا، في حديثنا عن جمهوريّات آسيا الوسطى، الفرق الشّاسع بين الكنيسة الرّوسيّة الأرثوذكسيّة التي انشأت علاقات وطيدة مع أنظمة الحكم، وباقي الكنائس التي التجأت إلى العمل في الخفاء. وفي تاريخ الصّين الشّيوعيّة، نهجت الجماعات المسيحيّة سُبُلًا مختلفة، منها التّعاون بحماسة مع النّظام الشّيوعيّ، والقيام كُرهًا بإرضاء الحكّام، عن طريق المشاركة العمليّة مع المؤسسات الرّسميّة، والقيام الصّريح برفض المشاركة مع تلك المؤسّسات، والإيثار الطّوعيّ للسّجن والتّعذيب وغير ذلك من المضايقات. وفي إندونيسيا، عندما نشبت الاضطرابات في إقليم مالوكو، شاركت الكنيسة الكاثوليكيّة غيرها من الأديان في اتّخاذ مبادرات لإحلال السّلام، بينما انقسمت الجماعة البروتستانتيّة بين اتّخاذ تلك المبادرات وتنظيم وحدات للدّفاع عن النّفس. كما انّ المسيحيّين في فِيتْنام منقسمون بين البروتستانت الإنجيليّين الذين يتجنّبون التدخّل في السّياسة، والكاثوليك المختلفين فيما بنهم على جدوى الالتزامات السّياسيّة.

وبإيجاز، ليست الجماعات المسيحيّة مجرّد ألعوبة في يد مضطهِديها، بل لها مميّزاتها الشّخصيّة والتزاماتها ولاهوتها.

النّتيجة الثّامنة الرّدود النّاجحة

من العسير أن نحدّد مفهوم النّجاح، إلّا أنّ بعض الاستراتيجيّات التي استُخدمت في الردّ، أسفرت عن نتائج ملموسة جديرة بالاقتداء.

فما هي الاستراتيجيّات التي اعتُمدت في الردّ على الاضطهاد ونجحت؟ إنّ الإجابة على هذا السؤال ليست بسهلة. فما هو النّجاح؟ هل هو إنهاء انتهاكات الحرّيّة الدّينيّة؟ بهذا المعيار، قليلة هي الاستراتيجيّات التي يمكن اعتبارها ناجحة. فمن النّادر، مثلًا، أن نجد مثيلًا للنّفوذ الهائل الذي سخّره البابا يوحنّا بولس الثّاني للقضاء على النّظام الشّيوعيّ في بولونيا في الثّمانينات. ولعلّ معنى النّجاح أنّ حدثًا معيّنًا، أو جزءًا من القمع، قد توقّف أو خفّ. وربما كان معنى النّجاح أنّ استراتيجيّة معيّنة قد اكتملت، كأن تتمكّن جماعة من الفرار، أو يُباشَر حوار بين الأديان، أو يتمّ توثيق انتهاكات حقوق الانسان. لكن حتّى هذا المقياس للنّجاح لا يخلو من تعقيد.

وماذا عن الاستشهاد؟ هل هو نجاح؟ جواب العالَم هو "كلّا"، أمّا اللّاهوت المسيحيّ فيتوّج الشّهيد بإكليل الظّفر. فكم من مرّة أدّى الاستشهاد إلى اهتداء الجزّارين، وآل إلى ازدهار الكنائس المسيحيّة.

ولعلّ أوضح الأمثلة عن النّجاح، هي الحالات التي أسفرت فيها استراتيجيّة الردّ عن تحسّن في السّياسة أو تخفيف من حدّة النّزاع. وإليكم بعض الأمثلة الجديرة بالاعتبار:

- يشير القادة المسيحيّون الإندونيسيّون إلى انتخاب الرئيس جوكو ويدولو عام 2014، وهو زعيم يؤيّد تأييدًا تامًّا التعدّديّة والتّعايش بين مختلف الأديان.وهم يسوقون هذا المثل برهانًا على نجاح استراتيجيّة التّعاون مع الحركات الاسلاميّة الرئيسيّة المؤتلفة، في تعلّقها بمبادئ الپانْتْشاسيلا. وقد اختار ويدولو الذي يدين بالإسلام، نائب رئيس مسيحيّ، ممّا سبّب اغتمامًا في صفوف المسلمين المتطرّفين، ومع ذلك انتصر في الانتخابات.
- أمضى القسّ اللّاوسيّ المحترم، خامفوني پونثاپانيا، عدة سنوات في السّجن ومعسكرات التأهيل، حيث تصادقَ مع سجّانيه. ولمّا خرج من السّجن أصبح الأمينَ العام لكنيسة لاوس الإنجيليّة، وهو منصب مكّنه من التّفاوض والمرافعة باسم كنيسته، وتحسين حماية الدّولة للأقليّات المسيحيّة. وقد تمّ إحراز هذا النّجاح على الرّغم من الكره العام الذي يكنّه الإنجيليّون للتّعاون مع رجال السّياسة في تلك المنطقة.
- في باكستان، سخّر المسيحيّون الصّحف لإقناع الحكومة بتسمية المسيحيّين "Masihi" إشارة إلى أنّ يسوع هو المسيح، بدلا من تسميتهم "Isai" (عيساوي) وهو اسم يشير ضمنًا إلى إنكار القيامة. كما طالبوا الحكومة بأن تعترف بعيد الفصح عطلةً رسميّة. ونجحوا في المطلبين، فأدّى ذلك الانتصار إلى تشجيع كبير للمسيحيّين الباكستانيّين.
- في أعقاب صدور قانون في روسيا عام 1997 يجعل معاملة التّسجيل عسيرة على الأقليّات الدّينيّة،قامت الكنائس الصّغيرة، غير الروسيّة الأرثوذكسيّة، بالانضمام إلى مجموعة من المنظّمات الوطنيّة للكنائس، وغالبًا ما أسفر ذلك عن النّجاح في التّسجيل.
- وفي الهند، قام فرع الاتّحاد الكاثوليكيّ لعموم الهند في بنغالور، بمدّ أيديهم إلى أيدي المسلمين والهندوسيّين ذوي الميول العلمانيّة، ليهزموا حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسيّ القوميّ، في انتخابات 2009، وذلك في أعقاب أعمال الشّغب التي نهض بها الهندوسيّون المتطرّفون في ولاية كَرْنَتاكا.

النّتائج العامّة

هل تبرُز عبرة أو نتيجة عامّة من هذا البحث في اضطهاد المسيحيّين؟ وماذا ينبغي أن نعلم عندما نتضامن مع

المسيحيّن المضطهَدين؟ إن كان لنا أن نجازف في إحارة جواب، لقلنا إنّ المسيحيّين، في معظم الحالات وأفضلها، يناضلون عن قضيّة حريّتهم، باتّباع استراتيجيّات عمليّة، تعزّز وضعهم الشّرعيّ، وتدعم مواقفهم، وذلك بإنشائهم علاقات مع الأطراف الأخرى، وأحيانًا أيضًا بمدّ يد التّعاون إلى الحكومات. ("وضعهم الشّرعي" يعني ضمنًا قدرتهم على ممارسة الأنشطة التي تميّزهم في العبادة، والتّربية، والحياة الجَماعيّة، وأحيانًا في التّبشير.)

وعلى النّقيض من ذلك، فإنّ استراتيجيّات المجابهة العلنيّة، والتّمرّد المسلّح، والشّجب النّبويّ، ولو كانت مثيرة وجديرة بأن يسجّلها التّاريخ، إلّا أنّها تبقى نسبيًّا نادرة. هذا لا يعني أنّنا نتجاهل ما في تلك الاستراتيجيّات من بطولة أو ننكر ما قد تحرزه أحيانًا من نجاح، إنّما نقصد أن نقول فقط إنّها نادرة الاستخدام.

انّ الفكرة المهيمنة على هذا التّقرير هي أنّه لا يجوز لنا أن نُغفل ما تنطوي عليه هذه الاستراتيجيّات الخصبة من بسالة، وعبقريّة، ولباقة، وقناعة لاهوتيّة. أجَل، إنّ منافعها قد تبدو قصيرة الأمد وضئيلة. غير أنّ النهوض بها عامر بأمل طويل الأمد، ليس في الثّواب والسّعادة في الحياة الآتية فحسب، بل أيضًا في السّاعة من التّاريخ، التي ستقضي فيها الأنظمة والجماعات المضطهِدة أجَلها، لتَثِب الكنيسة إلى الحياة، بعزم جديد. قد لا يستطيع مبتكرو الرّدود المسيحيّة ومخطّطوها أن يروا تحقيق هذا الأمل، لكنّهم سيشهدون ولا شكّ آونة "ينسجم فيها الأمل والتّاريخ معًا" على حدّ قول الشّاعر سيموس هِيني. حدثَ أحيانًا في تاريخ الكنيسة أمل مماثل أثناء القرون الأولى التي عاشتها المسيحيّة في الامبراطوريّة الرّومانيّة. وبقي ذلك الأمل حيًّا رغم الاضطهاد، وموجات الاستشهاد التي جرت في القرن الثّالث ومطلع القرن الرّابع، إلى أن اهتدى الامبراطور قسطنطين أخيرًا إلى المسيحيّة، فأنهى اضطهاد المسيحيّين وأدخل الكنيسة إلى الامبراطوريّة.

ولجميع الرّاغبين في التّضامن مع المسيحيّين المضطهَدين، أن يقتدوا بأسلوبهم العمليّ الأمين المُبدع.

توصيات
للعمل

فيما يلي توصيات للعمل، مستمدَّة من التّحليل السّابق، نوجّهها إلى شتّى القِطاعات، منها الجماعات المضطهَدة، والمنظّمات غير الأهليّة أو غير الحكوميّة المتعدّدة الجنسيّات، والمؤسّسات الخارجيّة المتعدّدة الأطراف، والكنائس الخارجيّة، والجماعات المسيحيّة، والأكّاديميّين، ورجال الأعمال.

الجماعات المضطهَدة

1 نشجّع المسيحيّين المضطهَدين، لا سيّما القادة، أن يجتمعوا كمتساوين، مع الذين يكابدون الاضطهاد في أوضاع مماثلة، لوضع أفضل مخطّطات للعمل، وذلك على غرار النّاشطين في كثير من أقطار جنوب آسيا، الذين اتّحدوا للمناقشة والعمل المشترك، بغية مقاومة قانون التّجديف والقوانين التي تحظّر الاهتداء، في بلدان الرّقعة الجغرافية التي يعيشون به.

2 الدّفاع المحلّي فعّال جدًّا، إذا تمّ بهدوء واحترام، على أن يضطّلع به القادة المسيحيّون، الذين أقاموا علاقات طيّبة مع المسؤولين على الصّعيد المحلّي والقوميّ، كما جرى في لاوس وفيتنام.

3 على المسيحيّين الذي اهتدوا إلى الإيمان، أن يفكّروا في المواظبة على الاحتفالات المحليّة، ويتقيّدوا باللّباس والعادات والرّموز الثّقافيّة التي لا تتعارض وإيمانهم الجديد.

كما يمكن التقيّد بنمط العبادة المحلّي، إذا كان ينسجم مع المعتقات والتّعاليم المسيحيّة.

4 على الكنائس المضطهَدة، إن أمكن، أن تكون عنصرًا نابضًا بالحياة في المجتمع، بدلا من أن تبقى جُزُرًا معزولة وترفض الاتّصال بالأديان الأخرى. وعليها أن تشارك في قضايا المجتمع المحلّيّة، والخدمات الاجتماعيّة. وفي مقدور الكنائس أن تُثبت للسلطات، بحضورها وأعمالها، أنّها تساهم في دعم الوئام والمصلحة العامّة. وإن هي فعلَت، فإنها تستطيع أن تكافح الافتراءات الرّائجة بأنها "طابور خامس" وعميلة للغرب.

5 على الكنائس المضطهَدة أن تتحاشى كلّ ما من شأنه أن يُهين النّاس، أو يستدرج اضطهادا يمكن دَرْؤه، وذلك بأن تتّخذ - حيثما أمكن - الخطوات الثّقافيّة الضّروريّة لتجنّب التوتّر.

وعلى سبيل المثل، يمكن للكنائس أن تحول دون ارتفاع صوت المكبّرات أثناء العبادة، وأن تتجنّب إقامة حفلات في الأعياد الدّينيّة المحليّة، وأن تعتمد بقدر المستطاع على القيادة المحلّيّة، وتتلافى التّعليقات المُشينة بحقّ الدّيانات الأخرى.

6 على الكنائس المضطهَدة أن تشارك الأديان الأخرى في السّعي إلى حلّ مشكلة الفقر والتّهميش، خاصّة في المناطق التي تعاني تخلّفًا في التّنمية، لأنّ هذا التّخلّف يساعد المجاهدين على تجنيد ما يحتاجون إليه من عناصر (كما هي الحال مثلا في الشّمال الشّرقي من نيجيريا ومن كينيا).

7 على الكنائس المضطهَدة أن تشارك الجماعات الأخرى في الاحتفال بأعيادها الدّينيّة، وأن تساهم في المشاريع المشتركة لدعم السّلام والتّنمية الاجتماعيّة، حيثما كان ذلك يتّفق وإيمانها (كما هي الحال في الهند وباكستان).

8 على الكنائس المضطهَدة أن تفكّر- حيثما كان ذلك ممكنًا- في تركيب أجهزة محليّة تنذر بوشوك الاعتداءات، وتمكّنها من الفرار قبل وقوعها (كما هي الحال في نيجيريا)، وعليها أن تشترك في أجهزة الانذار الدّوليّة.

9 إنّ المحافظة على التّاريخ والسجلّات للكنائس والمعاهد الإكليريكيّة وغيرها من الأماكن المقدّسة المدمَّرة، يمكن أن يحول دون محوها من التّاريخ. (وقد نجح هذا المخطّط في تركيا).

10 هنالك حاجة ماسّة إلى توازن بين الاستراتيجيّات القصيرة الأمد (مثلا إنشاء كنائس غير مركزيّة، قليلة الاتّصال فيما بينها) وبين الاستراتيجيّات الطويلة الأمد (مثلا، التّضامن بين الكنائس لمقاومة الاضطهاد، والوقوف صفًّا واحدًا في حالة التعرّض إلى الاعتداء).

11 على الطّوائف المسيحيّة، أيًّا كان انتماؤها، أن تتعاون تعاونًا وثيقًا، لمؤازرة بعضها بعضًا، وأن تظهر وحدة صفّها لغير المسيحيّين، حيثما كان وكلّما كان ذلك ممكنًا.

المنظّمات غير الحكميّة وغير الأهليّة أو المتعدّدة الجنسيّات

1 واصِلوا السّعي لأجل الأفراد والجماعات الكنسيّة المضطهَدين. وقوموا بتوثيق الانتهاكات. وتأكّدوا بمنتهى الدّقة من صحّة المعلومات.

2 إنهضوا بحملاتكم بروح التّضامن، وجنّدوا الرأي العام للصّلاة من أجل الذين يتألّمون، مُظهرين تضامنكم بزيارة السّجناء ومراسلتهم. إجمعوا الإمدادات للجماعات المضطهَدة، بما في ذلك نُسَخ من الكتاب المقدّس، وتدريب للقساوسة وسواهم من القادة، وتقديم الإغاثة الانسانيّة، ومساندة التّنمية.

3 المساندة للكنائس المضطهَدة يجب دائمًا أن تتمّ عن يد المنظّمات غير الحكوميّة، وفقًا لحاجة المضطهَدين.

صمّموا توجيهات عامّة لكيفيّة تحرير المنشورات "على نحو لا يُسيء". مثلا: لا تنشروا ما من شأنه أن يعرّض الكنائس المضطهَدة إلى الخطر، إلّا إذا هذه الأخيرة طلبت صراحة أن تنشروا أخبارها أو تحتجّوا باسمها. نفّذوا ما تطلبه الكنائس المضطهَدة لأنّها أدرى بحاجتها من سواها،

حتّى إذا كانت رسائلها محرّرة على نحو لا تستوعبه المنظّمات غير الحكوميّة بسهولة.

4 يجب أن تتمّ مساندة الكنائس المضطهَدة على نحو ينسجم مع ثقافة البلد الذي تعيش وتعمل فيه، لا سيّما في الوثائق العامّة. مثلا: كلمة "حرّيّة" لها في تلك البلاد مفهوم يختلف كثيرًا عمّا يعني في الدّيموقراطيّات المتحرّرة. تجنّبوا استخدام التّعابير التي من شأنها أن تجرّد الكنائس الشّرقيّة العريقة من تراثها التّاريخي، وتؤيّد الافتراءات الزّاعمة أنّها

"طابور خامس" للدّول الغربيّة. وفي الأقطار التي يسود فيها النّظام الطّبقيّ، يجب على موظّفي المؤسّسات غير الحكوميّة

أن يفهموا وضعها ويتلافوا سوء فهم الأسباب التي تؤدّي إلى الاضطهاد والتمييز الدّينيّ.

5 أقيموا مشاركات محليّة بين المنظّمات الأهليّة، كالمؤسسات غير الحكوميّة، والكنائس المضطهَدة، لتوفير المعلومات والتّضامن، والتثبّت من أنّ المتحدّث مكلّف رسميًّا بأن ينطق باسمها.

6 أنشئوا شبكات اتّصال تضمّ منظّمتكم والكنائس المضطهَدة ومجموعة واسعة من المؤسسات العالميّة، لكي تتمكّنوا من نقل خبرة الكنائس المضطهَدة المعيّنة، إلى باقي انحاء العالم بما في ذلك الكنائس المضطهَدة في أماكن أخرى.

7 حيثما يكون ذلك ممكنًا، شجّعوا الكنائس على المساهمة في الحياة المدنيّة للجماعات المحلّيّة، لسدّ احتياجات الجماعة، وخدمة المصلحة العامّة.

8 جنّدوا الجماعات النّازحة من الأقطار التي يجري فيها الاضطهاد، إلى بلاد الانتشار (مثلا : في بريطانيا، المواطنين الذين هم من أصل باكستاني، وفي الولايات المتّحدة، المواطنين الذين هم من أصل صينيّ) لكي تدافع عن المسيحيّين في أوطانها الأصليّة

9 في التصدّي للحكومات المضطهِدة، إختاروا استراتيجيّة ملائمة، تشمل شتّى الوسائل الفعّالة، من "التّخجيل" إلى تقديم المقترحات الهادئة البنّاءة، كتشجيع تلك الحكومات على اتّخاذ خطوات صغيرة إصلاحيّة. وأوضحوا لها أنّ الحرّيّة الدّينيّة تخدم مصالحها الحيويّة.

10 دافعوا أيضًا عن الأقليّات الدّينيّة الأخرى، أسوةً بالأقليّات المسيحيّة. مثلا: عن المسلمين في سريلانكا والهند وبورما. وعن البهائيّين والمسلمين الذين لا ينتمون إلى الشّيعة في إيران. إنّ ذلك يجذب عطف المسؤولين السّياسيّين، ويجعل من العسير على المضطهدين أن يستهدفوا الأقليّات الدّينيّة واحدة فواحدة. وأصلًا، إنّ من واجب المؤسّسات المسيحيّة غيرالحكوميّة، (وسائر المسيحيّين عمومًا)، بتوصية الكتاب المقدّس وحُكم اللّاهوت، أن يعملوا على دعم الحرّيّة الدّينيّة للجميع.

11 حيثما أمكنكم ذلك، تحدّثوا إلى الحكومات والمنظّمات الدّوليّة بصوت واحد، باسم جميع الانتماءات والجماعات الدّينيّة، لأنّ من شأن الجهود المنسّقة على المستوى المسكونيّ أن تؤثّر فيها تأثيرًا أبلغ.

12 أنشئوا أحلافًا قائمة على الإيمان وغير الإيمان، للاهتمام بقضايا معيّنة، حيث يكون ذلك ملائمًا. تحالفوا مع الهيئات التي تدافع عن حقوق الانسان وتعاونوا معها دفاعًا عن تلك الحقوق في الأقطار التي تنتهكها، لأنّ التقدّم في احترام حقوق الانسان، يؤدّي دائمًا إلى منفعة الحرّيّة الدّينية. ساعدوا المؤسّسات المدنيّة غير الحكوميّة التي تُعنى بحقوق الانسان على أن تدرك، أنّ المجتمع الذي لا يحمي الحرّيّة الدّينيّة، ليس من المحتمَل أن يحمي الحقوق الانسانيّة.

13 تأهّبوا لاستخدام اساليب أخرى، لا تستند إلى حقوق الانسان، بل تعتمد المصلحة الوطنيّة والسّلام والاستقرار، لا سيّما في الصّين والهند وروسيا والأقطار التي يشكّل المسلمون فيها الأغلبيّة، وغيرها من البلدان التي تشتبه بحقوق الانسان الدوليّة وتعاديها.

14 أبرزوا النّتائج الاجتماعيّة الإيجابيّة العامّة النّاجمة عن دعم الحريّات الدّينيّة، لا سيّما تلك التي تظهَر للعيان بشكل بارز، كالنموّ الاقتصاديّ (في الصّين)، أو تخفيض أعمال العنف التي يقوم بها المتطرّفون (في العراق).

15 خاصّةً في المناطق التي يحتدم فيها النّزاع وتفشل الدّولة في معالجة الوضع، ينبغي العمل على إرساء قواعد السّلام والمصالحة، لاستعادة الاستقرار الذي لا بدّ منه لحماية الحرّيّة الدّينيّة وتنميتها.

16 آزروا المسؤولين السّياسيّين في الغرب لرفع مستواهم الثّقافي الدّينيّ، إذْ يحاولون أن يفهموا عالمنا الحاليّ الذي يلعب فيه الدّين دورًا يكاد يكون على الدّوام حيويًا. وعلاوة على ذلك، ساعدوا السّياسيّين على فهم الفوائد العمليّة للحرّيّة الدّينيّة، وكيف ترتبط الحرّيّة الدّينية ارتباطًا وثيقًا بالسّياسة الخارجيّة الرئيسيّة وتساهم في وضعها وفي الأمور التي تهمّ الأمن.

17 لا تحصروا ضغطكم في الحكومات والمنظّمات السّياسيّة. وعلى سبيل المثل: حاولوا أن تضغطوا على الشّركات الدوليّة لدعم قضايا الحرّيّة الدّينيّة في الأقطار التي تنشط تلك الشّركات فيها. وتعاونوا مع المؤسّسات غير الحكوميّة لدعم حقوق الانسان والمسؤوليّات الجَماعيّة.

18 في الأقطار التي فيها أقليّات دينيّة وعرقيّة، شجّعوا تطوير كتب التّاريخ لتشمل مساهمة الأقليّات في صُنع التّاريخ الوطنيّ. واضمنوا نشر هذه المساهمة في تلك الأقطار لتذكير السّلطات الحاكمة بقيمة تلك الجماعات الدّينيّة، وكذلك في العالم الغربيّ ليتمكّن المسؤولون عن وضع السّياسة من أن يبرزوا للحكومات المضطهِدة أهميّة تلك المساهمة. إنّ تأريخ مساهمة الأقليّات يساعد أيضًا على صيانة ذكرى تراث الأقليّات المسيحيّة الذي يتعرّض إلى الضّياع.

الحكومات الخارجيّة والمؤسّسات المتعدّدة الأطراف

1 لا تقعوا في الفخّ الذي يسوّل لكم أنّ دعم الحقوق الانسانيّة والحرّيّة الدّينيّة مضرٌّ "بالعلاقات الطيّبة" القائمة بينكم وبين الدّول المضطهِدة، فهذا الفخّ هو الذي تودّ حكومات العربيّة السّعوديّة ومصر والصّين وفِيتْنام ولاوس أن توقع الدّيموقراطيّات الغربيّة فيه. بل بعكس ذلك، أصرّوا على التأكيد أنّ حقوق الانسان و"العلاقات الطيّبة" مترابطة.

وعلى سبيل المثل، استخدموا حقوق الانسان والحرّيّة الدّينيّة كوسيلة للمساومة على المكاسب السّياسيّة والاقتصاديّة.

2 أكّدوا ما "للحرّيّة الدّينيّة" من أهميّة خاصّة، ولا تدَعُوها تذوب في تعابير مطّاطة غامضة كقولكم "الرّوابط الدّينية"، عندما تقومون بالتّخطيط للسّياسة الخارجيّة والتّعبير عنها وتنفيذها. وعلى الرّغم من قيمة التّحاور مع الزّعماء الدّينيّين والجماعات الدّينيّة، فإنّ أهمّ ما في الموضوع بالنّسبة إلى المسيحيّ المضطهَدين - والمجتمعات التي يعيشون فيها - هو الحرّيّة الدّينيّة.

توصيات للعمل

3 في نقاشاتكم مع الدّول التي تنتهك حرمة الحرّيّة الدّينيّة، تأكّدوا من أنّها تدرك أنّ الحكومات الخارجيّة تعتبر حقوق الانسان والحرّيّة الدّينيّة، أمرًا أساسيًّا لإقامة نظام دوليّ متناغم، وأنّ الحرّيّة الدّينيّة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار والازدهار.

4 عندما تتحاورون مع الدّول الأخرى المعادية للقانون الدّوليّ الذي يحمي حقوق الانسان، أو المُشتبَه فيها أنّها تفعل ذلك، فكونوا مستعدّين أن تستخدموا حقوق الانسان والمصالح الخاصّة بتلك الدّول كوسيلة لإقناعها.

5 إذا تحاورتم مع الدّول التي تنعم بطاقة اقتصاديّة عظمى كالصّين، أدرجوا دائمًا في حواركم قضيّة حقوق الانسان والحرّيّة الدّينيّة في جدول الأعمال. ولا تقعوا في فخّ التّضحية بها لتحقيق مكاسب سياسيّة واقتصاديّة.

6 تذكّروا أنّ المداخلة "البارعة"، التي تستخدمون فيها الأساليب الملائمة في ظروف معيّنة، استنادًا إلى مصلحة المجتمع الذي تقصدونه، هي عادة أكثر المداخلات فعّاليّة، لأنّها غالبًا ما تكون قائمة على اعتبارات محلّيّة متينة.

7 تثبّتوا من أنّ قضيّة الكنائس المحليّة المضطهَدة هي مُدرجَة في جدول مناقشتكم للسّياسة الخارجيّة والاجراءات الأمنيّة التي تعتزمون اتّخاذها.

8 واصلوا الضّغط على الحكومات المعنيّة لكي تُولي الحرّيّة الدّينيّة حمايةً أفضل، كروسيا مثلا، حيث يتأثّر كبار القادة تأثّرًا كبيرًا بمثل تلك الضّغوط.

9 على الحكومات والمنظّمات الدّوليّة أن تجعل من الحرّيّة الدّينيّة موضوعًا محوريًّا كلّما قيّمت وضع حقوق الانسان في منطقةٍ ما.

10 اغتنموا الفُرَص للتّحالف مع الأقليّات الدّينيّة المنتمية إلى شتّى الاديان والمعرّضةَ للاضطهاد والتّمييز الصّارخ، كالأحمديّة وسواها من الطّوائف الإسلاميّة في إندونيسيا والمسلمين في الصّين والهند، واليهود في أوروبا.

11 تبصّروا في الإمكانات الاجتماعيّة والمعنويّة، التي قد تكون متوفّرة محليًّا، والتي من شأنها أن تشجّع المبادرات المحليّة

وتجعل القانون الدّولي لحقوق الانسان مقبولا، وبالتّالي فعّالا، كما هي الحال مثلا في إندونيسيا، حيث نجد كثيرا من المسلمين يتمسّكون بالأعراف العريقة التي تقرّ المواطنيّة المتعدّدة الأجناس والأديان.

12 وفّروا التّدريب لكبار الموظّفين المسؤولين عن مناطق جغرافيّة معيّنة وشؤونها المحليّة، ليكونوا "دينيًّا على اطّلاع" ويَعوا كيف أنّ الحرّيّة الدّينيّة مرتبطة ارتباطا وثيقًا بنجاح السّياسة الرّامية إلى توطيد الاستقرار والأمن والازدهار.

13 إنّ الضّغط الذي يتمّ بواسطة الأحلاف الدّوليّة والشبكات الإدارية (كالمشرّعين والمسؤولين عن الحرّيّة الدّينيّة)، غالبًا ما يكون له تأثير أكبر من الضّغط الذي تقوم به الدّول المنفردة، لا سيّما إذا كانت الدّول الواقعة في نصف الكرة الأرضيّة الجنوبيّ هي المقصودة.

14 تستطيع الحكومات أن تحسّن مصداقيّتها، إذا اهتمّت أوّلا "بعقر دارها"، أي إذا قامت بتحسين وضع الحرّيّة الدّينيّة في داخلها، وذلك بأن تتعهّد ببذل وسعها، لتعزيز الحرّيّة الدّينيّة للأقليّات التي فيها.

15 على الحكومات أن توفّر الظّروف الملائمة لتتيح للمسيحيّين أن يبقوا في أوطانهم، وتقدّم المساعدة للمسيحيّين الرّاغبين في العودة إلى أوطانهم، وعليها في الوقت ذاتها أن تخصّص نسبة ملائمة من فُرَص اللّجوء للرّاغبين منهم في الهجرة.

16 على الحكومات أن تعترف بأن انتهاك الحرّية الدّينيّة هو السبب الأساسيّ لأزمة الهجرة، كما هي الحال في سورية والعراق ونيجيريا وسواها. وعليها أن تدرج الحرّيّة الدّينيّة في برنامج تأييدها لقضيّة المهاجرين.

17 على الحكومات أن تخصّص موارد أكبر لمساعدة مواطنيها المهاجرين كعمّال، الذين يتعرّضون إلى المضايقات بسبب إيمانهم، كما هي حال الفيليبّينيّين في العربيّة السّعوديّة وغيرها من أقطار الخليج.

18 على الحكومات ألّا تشارك في النّدوات الدّينيّة المتعدّدة الأطراف، كتلك التي يدعمها أمراء الخليج وبعض المؤسّسات، إلّا إذا نوقشت فيها قضيّة الاضطهاد أيضًا.

الكنائس والجماعات المسيحيّة الخارجيّة

1 على الكنائس ان تعي مسؤوليتها عن المسيحيّين المعرّضين إلى الاضطهاد وأن توحّد كلمتها، شاملةً جميع الفئات المسيحيّة، لدعم الأقليّات المضطهَدة. وينبغي التّركيز، بنوعٍ خاصّ، على إقامة جسور تفاهم تصل الكنائس البروتستانتيّة التّقليديّة والكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة بالكنائس الإنجيليّة والعَنْصَريّة.

2 فيما يتعلّق بكنائس الشّرق الأوسط العريقة في القِدَم، ينبغي على القادة المسيحيّين في الغرب، أن يقدّموا لأتباعهم لاهوتًا مسكونيًّا، يـبرز مساهمة تلك الكنائس في الكنيسة الجامعة، وفي المجتمعات الشّرقيّة.

3 على الكنائس المسيحيّة العالميّة أن تدعو إلى مؤتمرات أكاديميّة تشترك فيها الكنيسة الأرثوذكسيّة والأقليّات الدّينيّة المنتمية إلى بلدان كروسيا، تشجيعًا لما في الكنيسة الأرثوذكسيّة من أصوات تؤيّد الحرّيّة الدّينيّة والحماية للأقليّات الدّينية المسيحيّة.

4 فيما يتعلّق بآسيا الوسطى، ينبغي على الكنائس المسيحيّة العالميّة أن تسهّل الحوار بين البروتستانت والكاثوليك من جهة، وقادة المسلمين من جهة أخرى، لتحسين العلاقات والقضاء على التّمييز المجتمعيّ ضدّ البروتستانت والكاثوليك.

5 على الكنائس الخارجيّة أن تشجّع الثّقة بين أتباعها المحلّيّين، بغية النّظر في مسائل "الاقتناص" أي استمالة أفراد من طائفة إلى أخرى، وذلك تسهيلا للتّضامن مع المضطهَدين.

6 على الكنائس أن تدعم المؤسّسات غير الحكوميّة التي تنظّم دروسًا في الكتاب المقدّس، وتدعو إلى الصّلاة، والخدمات الاجتماعيّة، والتّتلمُذ المسيحيّ، ولو بواسطة الإذاعة، وذلك دعمًا وتشجيعًا للمؤمنين اذين يعانون العزلة في أقطار كالعربيّة السّعوديّة.

7 على الكنائس أن تدعم بشتّى الوسائل، المؤسّسات شبه الكنسيّة كإغاثة الكنيسة في الضّيق، والتّضامن المسيحيّ العالميّ، والأبواب المفتوحة، وصوت الشّهداء، وإطلاق السّراح الدّولي.

8 على الذين يساندون المسيحيّين المضطهَدين، أن يُوَعّوا الجمعيّات في الأقطار التي تُتيح الحرّيّة الدّينيّة في العالم،

ويلقّنوا تلك الجمعيّات التّضامن مع الكنائس المضطهَدة، وما يمكن أن تتعلّم منها. وعليهم أن يحثّوا المسيحيّين على زيارة الكنائس المضطهَدة، حيثما أمكن ذلك. وأن يقيموا روابط مع الكنائس الواقعة في خطّ النّار. وأن يشجّعوا الكنائس على مساعدة المسيحيّين المضطهَدين بالوسائل العمليّة، كإعادة توطين الأفغانيّين المهجَّرين في الهند، بإمدادهم بالمعونة الماديّة والميدانيّة، وذلك بالتّعاون مع مساندي الكنيسة في الهند. ويجب أن يتمّ ذلك دائمًا بالتّعاون مع الكنائس والمنظّمات المطّلعة على أوضاع الكنائس المضطهَدة.

9 على الكنائس في المناطق التي تنعم بالحرّيّة الدّينيّة في العالم، أن تنظّم دورات إعلاميّة عن الاضطهاد، في النّدوات الملائمة التي تعقدها.

10 على الكنائس أن تضمن وصول أصوات الكنائس المضطهَدة إلى المؤتمرات التي تدعو إليها الكنيسة على النّطاق الوطنيّ والدّوليّ.

11 في كثير من الدّول، تستطيع الكنائس، بل مِن واجبها، أن تسهّل الحوار بين الحكومات والقادة الدّينيّين، للقضاء على خوف الحكومات من الدّين.

12 باستطاعة الكنائس الخارجيّة، أن توفّر فُرَصًا للكنائس وسواها من المنظّمات الدّينيّة، لتجري اتّصالات بالمسؤولين

المحلّيّين، بغية النّهوض بنشاطات خيريّة واجتماعيّة لصالح الجماعات.

13 إنّ الكنائس التي تساعد المسيحيّين المضطهَدين من الخارج، تستطيع أن ترفع شأن سلطتها المعنويّة ومصداقيّتها، إذا اعترفت باخطائها الماضية، كسوء معاملتها الأقليّات أو المعارضين، ودعوتها إلى اغتنام الفُرَص، لاتّخاذ موقف أشدّ حزمًا، في دعم الحرّيّة الدّينيّة. ومن أمثلة ذلك، الكنيسة الكاثوليكيّة التي باشرت مسيرة طويلة استغرقت عدّة قرون، إلى أن أصدرت عام 1965 تصريحها المؤيّد للحرّيّة الدّينيّة في وثيقة "الكرامة الانسانيّة".

14 على الكنائس ان تشجّع الجهود الدّينيّة المتعدّدة الأطراف لتنشيط التّنمية الاقتصاديّة والعلاقات القائمة على الاحترام المتبادل في الأقطار التي تنتشر فيها الحركات المتطرّفة، كبوكو حرام في نيجيريا والشّباب في كينيا. فهما تجنّدان ما يلزمهما من الأتباع في المناطق الفقيرة أو المهمّشة. كما يجب أيضا تشجيع العمل على إحلال السّلام والمصالحة.

15 على الكنائس أن تكون واعية للمسؤوليّة والمخاطر النّاجمة عن التطرّف في التّبشير في نصف الكُرة الجنوبيّ، حيث أساء المبشّرون التصرّف. فعليها أن تشجب تلك التّجاوزات،

صيانةً لسمعة الكنائس المحليّة.

16 على الكنائس ألّا تشارك في النّشاطات الدّينيّة المتعدّدة الأطراف، كالتي ينهض بها أمراء الخليج الفارسيّ ومؤسّساتهم، إلّا إذا تضمّنت التزامًا بمعالجة مصالح الكنائس المضطهَدة معالجةً مستفيضة.

17 على الكنائس أن تبرم أحلافًا وقائيّة ين الأديان للحيلولة دون وقوع الاضطهاد، وليس فقط في حال نشوب أزمة. وعليها أن تؤكّد مبدأ الحرّيّة الدّينيّة للجميع، حرصًا على المصلحة العامّة. ويجب أن تستعين بأُناس من خارج الكنيسة لينشطوا في تنمية الجماعة، بما في ذلك وسائل الإعلام وسواها من القطاعات

وسائل الإعلام والصحفيّون

1 على وسائل الإعلام أن تسعى بجدٍّ، لنقل أخبار الخلافات المثيرة للجدل، كالنّزاع بين المسلمين والمسيحيّين في نيجيريا، وأن تدقّق في صحّة الأنباء تلافيا للتحيّز، وأن تستوعب الآراء والخلفيّات للجماعات الدّينيّة القاطنة في تلك المناطق، ورجال الصّحافة المحلّيّين.

2 على الصحفيّين الغربيّين أن يفهموا أن الدّين يلعب دورًا حيويًّا في حياة الشّعوب في معظم أنحاء العالم، وأنّه عامل رئيسيّ لحلّ النّزاعات وللنّهوض بالتّنمية الاقتصاديّة، ودعم الدّيموقراطيّة، وإرساء قواعد السّلام.

3 على الصحفيّين الغربيّين أن يجدّوا في الاطّلاع على العوامل الدّينيّة، أسوةً بالعوامل السّياسيّة والاقتصاديّة. ولا ريب أن مؤسّسة غير حكوميّة مثل "لايبدو للإعلام"، التي تسعى لتثقيف الصحفيّين في المجال الدّينيّ، تستطيع أن تقدّم مساعدة في هذا الصّدد.

الجامعيّون (الأكّاديميّون)

1 على الجامعيّين أن يتصرّفوا بنزاهة في ما يضطّلعون به من أبحاث لتوثيق وضع الحرّيّة الدّينيّة في بلد أو بقعة معيّنة.

ولعلّ أفضل طريقة لمساندة الجماعات المضطهَدة، كشف النّقاب بصورة واضحة وموضوعيّة عن قيام الحكومة أو المجتمع بالإساءة إلى المؤمنين.

2 على الجامعيّين أن يؤثّروا في المعاهد السياسيّة الحكوميّة، ومجالس المفكّرين لدعم الحرّيّة الدّينيّة على النّطاق العالميّ.

3 على اللّاهوتيّين الجامعيّين أن يواصلوا السّعي لوضع لاهوت واضح يعالج الاضطهاد، ويلائم مُعطيات الظّروف الرّاهنة.

4 على اللّاهوت الجامعيّ أن يُبرز الرّوابط بين اضطهاد المسيحيّين وما يمتّ إليه بِصلة في التّفسير الكتابيّ، والعقائديّة، والأخلاقيّة، والتّاريخ الكنسيّ، واللّاهوت التطبيقيّ، والتّبشيريّة.

5 على اللّاهوتيّين وعلماء الدّين أن يُدرجوا القضايا النّاشئة عن الاضطهاد في أبحاثهم وتعليمهم الأخلاقيّ: مبرّرات الدّفاع عن النّفس وتطبيقها السّليم، المستنَد اللّاهوتي للرّدود غير العنيفة على الاضطهاد، وحقّ الفرد في تغيير دينه.

6 على العلماء المتخصّصين أن يواصلوا كتابة تاريخ جديد دقيق للاضطهاد، يتّسم بالنّزاهة، ليس فقط في نقل تاريخ الاضطهادات التي قامت بها الكنيسة، بل أيضًا في نقل

الأساطير المختلَقة، والتّشويهات، والمبالغات التّاريخيّة، المتعلّقة بتلك الاضطهادات. وعليهم أن يبرزوا خطر الطّمس النّهائيّ للتّقاليد المسيحيّة العريقة في بعض أنحاء الشّرق الأوسط.

7 على علماء الاجتماع أن يواصلوا أبحاثهم في قرائن الاضطهاد الخاصّة، ويقوموا بأبحاثٍ مقارَنة في أسباب الاضطهاد وظروفه. ذلك أنّ الأبحاث الموثّقة التي يقوم بها علماء الاجتماع في الاضطهاد، تزيد من ثقة رجال الإعلام والسّياسة، كما أنّ العلمانيّين ينظرون إلى تلك الأبحاث نظرة جدّيّة.

8 إنّ الهيئات الجامعيّة التي تُعنَى بالاجتهادات القانونيّة، والعلوم السّياسيّة، والعلاقات الدّوليّة، ودراسات السّلام، ينبغي أن تشمل أيضًا قضايا الحرّيّة الدّينيّة في أبحاثها.

الأعمال

1 على المسؤولين في مجال الأعمال أن يكونوا مطّلعين على الأعراف الدوليّة، التي تؤيّد الحرّيّة الدّينيّة وتنبذ التّمييز، كما هي مبيّنة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان، والميثاق الدّوليّ للحقوق السّياسيّة والمدنيّة، ومنظّمة العمل الدّوليّة.

2 عندما تحدّد الشّركات سياساتها لدعم حقوق الانسان، فإنّه ينبغي عليها أن تؤكّد أهميّة الحرّيّة الدّينيّة، وتعُدّها جزءًا من التزامها العام بدعم حقوق الانسان.

3 يجب على الشّركات أن تكون مطّلعة على الروابط بين الحرّيّة الدّينيّة من جهة، وازدهار الاقتصاد والأعمال من جهة أخرى، كما أبرزت ذلك مؤسّسة الحرّيّة الدّينيّة والأعمال.

4 على قادة الشّركات أن يَطّلعوا ويُطلعوا موظّفيهم، على وضع الحرّيّة الدّينيّة في البلد الذي يعملون فيه، أو يخطّطون أن يعملوا فيه، وأن يعيدوا النّظر في ذلك الوضع بصورة منتظمة، وأن يفكّروا فيما يمكن أن يعملوا لتحسين الوضع.

5 على الشّركات أن تستنكر علنًا كلّ انتهاك للحرّيّة الدّينيّة، خاصّة عندما يمسّ موظّفيها. وعلى قادة الشّركة أن يحترموا الحرّيّة الدّينيّة لموظّفيهم وللذين يتعاملون معهم. وعليهم أن يدرّبوا طاقم الموظّفين والمديرين على كيفيّة تطبيق مبادئ حقوق الانسان والحرّيّة الدّينيّة وممارساتها. وعليهم أن يسمحوا بالعبادة الدّينيّة في أماكن العمل.

6 على الشّركات أن تقتضي من مقاوليها وشركائها احترام القواعد المتعارف عليها دوليًّا لصيانة حقوق الانسان والحرّيّة الدّينيّة.

7 على الشّركات أن تواصل الحوار مع السّلطات المحلّيّة والوطنيّة المعنيّة، ومع المؤسّسات غير الحكوميّة.

8 على الشّركات أن تتثبّت بصورة منتظمة، هل سياساتها وأعمالها مطابقة لأفضل الأعراف والمبادئ، كتوجيهات

الأمم المتّحدة بشأن الأعمال وحقوق الانسان، والمبادئ الأساسيّة المنصوص عليها في الاتّفاق الدّولي لشرعة الأمم المتّحدة.

ما هو بحث "تحت سيف القيصر"؟

ما هو بحث "تحت سيف القيصر"؟

تحت سيف القيصر: الردّ المسيحيّ على الاضطهاد" هو مشروع تعاونيّ، يبحث على النّطاق العالميّ، في الكيفيّة التي يردّ بها المسيحيّون، إذا تعرّضت حريّتهم الدّينيّة إلى انتهاك خطير. بوشر البحث في أيلول/ سبتمبر 2014 بفضل منحة قدرها 1،1 مليون دولار، تبرّعت بها مبرّة تِمْبِلْتون للأبحاث الدّينيّة. واشترك في البحث مركز الأخلاقيّة والثّقافة التّابع لجامعة نُتْرديم، ومعهد الحرّيّة الدّينيّة، ومشروع البحث في الحرّيّة الدّينيّة التّابع لجامعة جورجتاون.

اشترك في إنجاز البحث فريق من العلماء المتخصّصين في الشّؤون المسيحيّة على النّطاق العالمي، قاموا ببحث مباشر في الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد، في خمسة وعشرين بلدًا. ويحاول المشروع بطُرُق متعدّدة، أن يعمّم نتائج هذا البحث، لإطْلاع الرأي العام العالميّ على ردود المسيحيّين على الاضطهاد، وتشجيع التّضامن مع المضطهَدين. وفي روما، بتاريخ 10/12/2015، استضاف مشروع تحت سيف القيصر، مؤتمرًا دوليًّا بشأن الردّ المسيحيّ على الاضطهاد، عرض فيه العلماء نتيجة أبحاثهم. وفي 1 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2016، نشر المشروع فيلما وثائقيًّا بعنوان "تحت سيف القيصر". كما أنشأ المشروع موقعًا تفاعليًّا على الإنترنِت حول الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد. وقد نُشر التّقرير الحاليّ في ربيع 2017 وتمّ تقديمه للجمهور في ندوة عامّة أقيمت في واشنطن العاصمة بتاريخ 20 نيسان/ أبريل 2017. وسيضع المشروع أيضًا منهاجًا للمدارس والكنائس والمؤتمرات التّربويّة والمُنتَديات العامّة، كما سينشر هذا التّقرير على الإنترنت، إضافةً إلى مجلّد يتضمّن مقالات يحرّرها فريق العلماء التّابعين للمشروع. وباستطاعة مَن يشاء، أن يطّلع على هذه المبادرات، وعلى نصّ التّقرير الحاليّ، في موقع مشروع البحث: ucs.nd.edu

وإليكم قائمة العلماء الذين استُعملت نتائج أبحاثهم في وضع هذا التّقرير، مع الأقطار التي درسوها:

تْشاد باومَن، الأستاذ المساعد في علوم الدّين، بجامعة باتلر (الهند وسريلانكا)

كاثلين كولِنز، الأستاذة المساعدة للعلوم السّياسيّة، بجامعة مِنِسوتا (أوزباكستان وتركمانستان وطاجاكستان وكَازاخستان وكِيرجِزستان)

ماريان كوزيمانو لا قْ، الأستاذة المساعدة للعلاقات الدّوليّة في جامعة أميركا الكاثوليكيّة (الشّبكة العَبْرْدَوليّة)

يِكاتْيرينا دونايِيفا، المحاضرة في جامعة إيُوتْفوس لوراند، في بودابست بالمجر (روسيا)

پول فريستون، أستاذ العلوم الدّينيّة والثّقافة في جامعة ويلفريد لوريِيه (أميركا اللّاتينيّة)

روبرت هيفنر، أستاذ عِلم الانسان (أنثروپولوجيا) في جامعة بوسطن (إندونيسيا)

كِنت ر. هيل، المدير لتّنفيذي في معهد الحرّيّة الدّينيّة (العراق وسورية)

كارْي كوزل، الأستاذ المساعد في العلوم السّياسيّة بجامعة نُتْرديم (روسيا)

جوشوا لانديس، الأستاذ المساعد في الدّراسات الدوليّة بجامعة أوكلاهوما (العراق وسورية)

پول مارشال، الزّميل الأقدم، مركز الحرّيّة الدّينيّة في معهد هادسون (أوروبا الغربيّة وشمال أميركا)

جيمس پونياه، الأستاذ المساعد في قسم الدّراسات المسيحيّة، بجامعة مَدراس (الهند وسريلانكا)

إليزابيت پْرودْرومو، الأستاذة المساعدة الزّائرة في حلّ النّزاعات، في كليّة فْليتشر للقانون والدّبلوماسيّة بجامعة تَفْت (تركيا)

ريدجينالد رايمر، الرّابطة الإنجيليّة العالميّة (فِيتْنام ولاوس)

ساره سينغا، زميلة ما بعدالدّكتوراه، في جامعة جورجتاون (باكستان وأفغانستان)

ماريز تادروس، زميلة في دراسات التّنمية بجامعة ساسيكس (مصر وليبيا وغزّة)

كريستيان فان غوردِر، الأستاذ المساعد في علوم الدّين، في جامعة بايلور (إيران والعربيّة السّعوديّة)

فينغانغ يانغ، أستاذ العلوم الاجتماعيّة في جامعة پرديو (الصّين)

لمحة عن التقرير

أجرى العلماء البحث على نحو مباشر نوعيّ، يتضمّن المقابلات مع أعضاء الجماعات المسيحيّة المضطهَدة.

أمّا المراجع المتعلّقة بالأرقام وغيرها من المعلومات، الجديرة بأن يُذكَر أصحابها، فقد وردت في وثيقة منفصلة، نُشرت على الانترنِت إلى جانب التّقرير الحاليّ في موقع المشروع (ucs.nd.edu)

إنّ الجدول الوارد في الصفحة 16 يشير إلى الرّدود المسيحيّة على الاضطهاد في مختلف الأقطار . ويجدر بنا أن نحصي أيضًا عدد كل نوع من الأجوبة.

ويظهر الجدول مختلف الردود التي اختارتها الجماعات المسيحيّة المضطهَدة في مختلف الأقطار. لكن ما لا يوضحه التّقرير هو الردّ الذي وقع عليه اختيار كلّ جماعة مسيحية، في الأقطار التي تضمّ جماعات مسيحيّة مستقلّة بعضها عن بعض. ففي آسيا الوسطى مثلا، يختلف ردّ الكنيسة الرّوسيّة الأرثوذكسيّة كثيرًا عن رد الكنائس الإنجيليّة البروتستانتيّة.

وهنالك صعوبة منهجيّة في تحديد مفهوم الجماعة المسيحيّة على وجه دقيق. فكنيسة معيّنة في بلدٍ ما، ورعيّة أو جماعة محليّة من المؤمنين، وكنيسة عَبْرَدَوْليّة عالميّة، و"كنيسة منزليّة" سرّيّة، ومنظّمة شبه كنسيّة، أو منظّمة مماثلة "للحركة القوميّة المثلّثة الاستقلال" في الصّين، كلّ واحدة منها يمكن أن تشكّل جماعة مسيحيّة متماسكة. وحتّى ضمن الكنيسة الواحدة، (مثلا: الكنيسة الانكليكانيّة في نيجيريا) يمكن لجماعات محليّة معيّنة أن تردّ ردًّا مختلفًا عن سواها.

فنظرًا لهذه الصعوبات، ارتأى واضعو التّقرير أنّ أفضل طريقة للعرض - ولو لم تَخْلُ من القصور - هي أن نعتمد البلد كوحدة يتناولها البحث.

والحال أنّ النّسبة المئويّة لكلّ فئة من الأجوبة – 43 للنّجاة و 38 للمشاركة و 19 للمجابهة - لا تأخذ بعين الاعتبارعدد الاختلافات في الأجوبة لكلّ فئة من الفئات الثّلاث أي 7، 7، 5. لذا قد تبدو النِّسَب المئويّة حسابات غير متكافئة. أمّا إذا اعتمدنا مجموع الرّدود في كلّ فئة، بموجب عدد الاختلافات بين الأجوبة، لحصلنا على النِّسَب التّالية: 41% للنجاة، و35% للمشاركة و 24% للمجابهة. فالنّتائج إذن لا تختلف جوهريًّا.

تمّ تحرير هذا التّقرير بإشراف الزّملاء الرئيسيّين المشتركين في مشروع "تحت سيف القيصر":

دانيال فيليوت، أستاذ العلوم الاجتماعيّة في جامعة نوتْرديم.

توماس فَرّ، رئيس معهد الحرّيّة الدّينيّة، مدير مشروع الحرّيّة الدّينيّة، في مركز بيركلي للشّؤون الدّينية والسّلام، والشّؤون العالميّة، والأستاذ المساعد في ممارسة الدّين والشّؤون الدّوليّة في كليّة وُلْش للخدمة الخارجيّة بجامعة جورجتاون.

تيموثي ساميُويل شاه، المستشار المتقدّم والمدير لفريق العمل في الجنوب والجنوب الشّرقي من آسيا، والمدير المساعد لمشروع بحث الحرّيّة الدّينيّة في مركز بيركلي للشّؤون الدّينية والسّلام، والشّؤون العالميّة، بجامعة جورجتاون.

تعاونت معنا تعاونًا وثيقًا في تحرير هذا التّقرير وإخراجه وتوزيعه، والسّماح بنشر خريطة الاضطهاد العالمي،

مبرّة "إغاثة الكنيسة في الضّيق".

كان دانيال فيليوت المحرّر الرئيسيّ لمسوّدة التّقرير.

وساهم ديفيد تايلور وشان أوليفر دِيْ في تحرير المسوّدة، لا سيّما التّوصيات. وقام بمراجعة دقيقة لصيغة التّقرير: توماس فَرّ وتيموثي سامْيُويل شاه وكينت ر. هيل، المدير التّنفيذي لمعهد الحرّيّة الدّينيّة. وجيريمي بيكر، مدير الأعمال في معهد الحرّيّة الدّينيّة. ويوب كوپمان، مدير الاتصالات في مبرّة إغاثة الكنيسة في الضّيق. وكريستي هاس، مديرة مشروع تحت سيف القيصر. ومرغريت كبانيس، مديرة برنامج البحث العلميّ في مركز الأخلاق والثّقافة بجامعة نُوتردِيم. وأشرفت كريستي هاس على إخراج التّقرير برمّته.

وكان لمركز الأخلاق والثّقافة في جامعة نوتردِيم دور حاسم في إخراج التّقرير، نظرًا لرعايته لمشروع تحت سيف القيصر، بإدارة كارتر سْنيد.

وقام كريس ستيوارت، نائب رئيس قسم المِنَح في مبرّة تمپلتون للأبحاث الدّينيّة، بتقديم الدّعم للمشروع بثبات والتزام. أمّا ترتيب الأقطار الذي وضعته مؤسسة الأبوب المفتوحة، والمذكور في الصفحة (16)، فيمكن أن يجده القارئ في الرّابط التّالي:

https://www.opendoorsusa.org/christian-persecution/world-watch-list

تحت سيف القيصر

الردّ المسيحيّ على الاضطهاد

التّرجمة العربيّة لنصّ التّقرير المتعلّق بمشروع "تحت سيف القيصر"

نقلَ النّصّ الأصليّ الانكليزيّ إلى اللّغة العربيّة المعاصرة، مشكورًا،

الأب علم، في شباط/فبراير 2017

UNIVERSITY OF NOTRE DAME

RELIGIOUS FREEDOM INSTITUTE

تحت سيف القيصر

الردّ المسيحيّ على الاضطهاد

Notre Dame Center for Ethics and Culture

in collaboration with

Aid to the Church in Need

ACN UNITED STATES